الجمهورية التونسية

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء لسنة 2023

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

الفهرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023 3

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة..... 4
2- نتائج تنفيذ ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2023..... 7

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023 10

1- برنامج الطاقة 11
1- نتائج اداء البرنامج 12
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....19

2- برنامج الصناعة 22
1- نتائج اداء البرنامج.....23
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....34

3- برنامج المناجم 40
1-نتائج اداء البرنامج.....41
2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....48

4- برنامج القيادة والمساندة.....51
1-نتائج اداء البرامج.....52
2-نتائج تنفيذ ميزانية البرامج.....66

I-المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1-ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة:

تعمل مهمة الصناعة والمناجم والطاقة على المساهمة في دفع التنمية والعمل على إحداث مواطن الشغل وتوفير الخدمات لجميع القطاعات الأخرى وذلك من خلال استراتيجية تهدف إلى دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاعمال والعمل على تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

وتتجسد استراتيجية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من خلال جملة من الأولويات التي تم تحديدها بغاية ضمان تحقيق تنمية شاملة وعادلة وتتمثل هذه المحاور في:

- **ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع** من خلال متابعة نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة ونسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز،
- **الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون** عبر قياس نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي، نسبة تحسين الكثافة الطاقية ونسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة،
- **دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة** عبر متابعة نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي، نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، وتطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي،
- **النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي** من خلال حجم تطور الاستثمارات المصرح بها، والاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة، والاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية،
- **دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة** عبر قياس تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة وتطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة،
- **دعم منظومة الفسفاط** عبر حجم تطوّر انتاج وتصدير الفسفاط مشتقاته،

- **تشجيع بعث المشاريع المنجمية** من خلال نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة ونسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية،

وتنقسم مهمة الصناعة والمناجم والطاقة إلى أربعة برامج (ثلاثة برامج عملياتية إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة) تتفرع إلى أربعة برامج فرعية وستة وحدات عملياتية لتنفيذ مختلف أنشطة البرامج، هذا إلى جانب مساهمة الفاعلين العموميين الذين يقومون بدور هام في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للمهمة.

هذا وتضمن إطار الأداء لسنة 2023 لمهمة الصناعة والمناجم والطاقة 10 أهداف إستراتيجية و25 مؤشر لقيس الأداء وتحظى الأهداف الخاصة بالبرامج العملياتية أهمية بالغة لتعبيرها المباشر على توجهات السياسات العمومية التي تشرف عليها المهمة.

وقد توجهت المهمة خلال سنة 2023 إلى الدفع نحو تطور جملة من الأهداف التي حظيت بتقدم هام في إنجازها مقارنة بمجموع الأهداف المتعهد بها وهي:

- دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي حيث شهد المؤشر الخاص بعدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي تطورا ملحوظا مما يعطي لمحة عن تعافي القطاع وعن تحسن في القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية خلال هذه السنة رغم أن مؤشر نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ومؤشر نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي شهدا تراجعا طفيفا لتباطؤ النمو في بعض القطاعات واستعادة بعض الأنشطة الاقتصادية الاخرى لعافيتها سنة 2023 على غرار الأنشطة التجارية وخدمات الفنادق والمقاهي وغيرها،
- ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع خاصة بالنسبة للربط بشبكة الكهرباء الغاز حيث أنه رغم الاستقرار الذي يشهده المؤشر لكن تجدر الإشارة أن المحافظة على هذه النسبة التي تعد نسبة مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى تعكس الجهود والاستثمارات المبذولة للربط بالشبكة،
- الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون من خلال السعي إلى تقليص عجز الطاقة وتحسين الاستقلالية الطاقية عبر تطوير مشاريع الطاقات المتجددة.

وسجلت المهمة خلال سنة 2023 عبر مقاربة تشاركية تحقيق مجموعة من الإنجازات تتمثل في:

- تطور حجم الإنتاج في قطاع الصناعات المعملية الذي يضم قطاعات ذات قدرة تشغيلية عالية مما ساهم في تطور صادرات القطاع الصناعي عموما ب 10,4 % خلال سنة 2023 مقارنة بما تم تسجيله سنة 2022.
- تطوّر على مستوى عدد مواطن الشغل بالمؤسسات الصناعية في سنة 2023 بنسبة 2,2 % مقارنة بسنة 2022، حيث فاقت الانجازات التقديرات بنسبة كبيرة ويعود ذلك بالأساس لتطور نسبة إنجاز المشاريع المصرح بها والذي مكّن من إحداث 38246 موطن شغل جديد
- المحافظة على الاستقرار الإيجابي لمؤشر الربط بشبكتي الكهرباء والغاز والذي يعكس قيمة الاستثمارات المنجزة في البنية التحتية والخدمات المسداة للمشتركين خاصة مع ارتفاع كلفة الربط بشبكة الغاز (مقارنة بالكهرباء).
- بالنسبة إلى قطاع الطاقات المتجددة قامت الوزارة بإعداد المخطط الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2022-2025 وتم نشره والمصادقة عليه خلال المجلس الوزاري بتاريخ 12 أفريل 2022، والذي يحدد بالتفصيل القدرات المزمع تطويرها حسب أنظمة الإنتاج وذلك بطاقة جملية تقدر بـ **3020 ميغاواط** بالإضافة الى المحطات المبرمجة في المخطط السابق والتي هي في مختلف مراحل الإنجاز (1174 ميغاواط) وذلك بهدف بلوغ زيادة معدل إدماج الطاقات المتجددة في المزيج الوطني للكهرباء بنسبة 30٪ في غضون سنة 2030.

وقد عرف قطاع الطاقات المتجددة خلال سنة 2023 وخاصة المشاريع في إطار نظام التراخيص في الطاقة الشمسية تطور نسق دخول عدة مشاريع حيز النشاط حيث تم الانتهاء من انجاز 3 مشاريع بسيدي بوزيد، ماكناسي، والصخيرة، كما تشهد المشاريع في نظام اللزمات تقدما في الدراسات المالية والبيئية والاجتماعية ومن المنتظر الشروع في الأشغال خلال سنة 2024 مع تقدم في انجاز مشروع القيروان بقدرة 100ميغاواط من خلال امضاء اتفاقيات التمويل خلال شهر سبتمبر 2023.

2-نتائج تنفيذ ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2023:

جدول عدد 1 تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب الألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 (ق م الأصلي)	تقديرات 2023 (ق م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	38810	38810	37201	-1609	95,85%
	اعتمادات الدفع	38810	38810	37011	-1799	95,36%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7730	7730	7381	-349	95,49%
	اعتمادات الدفع	7730	7730	7267	-463	94,01%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	5915825	7276825	7139632	-137193	98,11%
	اعتمادات الدفع	5915825	7276825	7138944	-137881	98,11%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	11489	11489	349	-11140	3,04%
	اعتمادات الدفع	8835	8835	269	-8566	3,04%
المجموع باحتساب الدعم	**اعتمادات التعهد**	**5973854**	**7334854**	**7184563**	**-150291**	**97,95%**
	اعتمادات الدفع	**5971200**	**7332200**	**7183491**	**-148709**	**97,97%**
المجموع دون احتساب الدعم	**اعتمادات التعهد**	**304854**	**304854**	**154563**	**-150291**	**50,70%**
	اعتمادات الدفع	**302200**	**302200**	**153491**	**-148709**	**50,79%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تم رصد اعتمادات جملية لمهمة الصناعة والمناجم والطاقة قدرها 7.332.200 أ.د لسنة 2023 وبلغت نسبة الإنجاز 98% وذلك رغم النسبة الضعيفة لإنجاز نفقات الاستثمار نظرا لعديد الإشكاليات والعراقيل التي حالت دون صرف الاعتمادات المرسمة للمركبات الصناعية والأقطاب التنموية والتكنولوجية ببرنامج الصناعة، هذا إلى جانب تعثر انجاز طلب العروض الخاص بوسائل النقل.

جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

بحساب الألف دينار

البرامج		تقديرات 2023 (ق م الأصلي)	تقديرات 2023 (ق م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
					المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
الطاقة	اعتمادات التعهد	5738634	7099634	7052583	-47051	99,34%
	اعتمادات الدفع	5738634	7099634	7052564	-47070	99,34%
الصناعة	اعتمادات التعهد	216174	216174	115319	-100855	53,35%
	اعتمادات الدفع	213520	213520	114566	-98954	53,66%
المناجم	اعتمادات التعهد	7946	7946	6290	-1656	79,16%
	اعتمادات الدفع	7946	7946	6278	-1668	79,01%
القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	11100	11100	10371	-729	93,43%
	اعتمادات الدفع	11100	11100	10083	-1017	90,84%
المجموع باحتساب الدعم	**اعتمادات التعهد**	**5973854**	**7334854**	**7184563**	**-150291**	**97,95%**
	اعتمادات الدفع	**5971200**	**7332200**	**7183491**	**-148709**	**97,97%**
المجموع دون احتساب الدعم	**اعتمادات التعهد**	**304854**	**304854**	**154563**	**-150291**	**50,70%**
	اعتمادات الدفع	**302200**	**302200**	**153491**	**-148709**	**50,79%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

تم توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج كما يلي:

برنامج الطاقة:7.099.634 أد

برنامج الصناعة: 213.520أد

برنامج المناجم: 7.946 أد،

برنامج القيادة والمساندة: 11.100 أد.

هذا وقد حظي برنامج الطاقة بأعلى نسبة من الاعتمادات المخصصة بما يعادل97 %من جملة ميزانية المهمة وذلك نظرا لأهمية الاعتمادات المرسمة لدعم المحروقات نظرا للارتفاع الكبير لأسعار المحروقات سنة 2023 تبعا لتداعيات الحرب الروسية الأكرانية وتراجع سعر صرف الدينار مما أثر بصفة مباشرة على أسعار الطاقة الموردة.

وقد بلغت نسبة الإنجاز العامة لمهمة الصناعة والمناجم والطاقة 98 % رغم انخفاض الإنجاز خاصة بالنسبة لنفقات الدفع بالنسبة لبرنامج الصناعة تبعا إلى ضعف إنجاز نفقات الاستثمار من الاعتمادات المرصودة بميزانية سنة 2023 وتراجع تطور الاستثمارات المصرح بها تبعا الأزمة الاقتصادية العالمية والحروب الدائرة وايضا تباطؤ نسق التصريح بالاستثمار في أواخر 2023وهو ما أثر بصفة مباشرة على أداء البرنامج وخاصة في تحقيق الهدف المتعلق بدعم الاستثمار حيث شهدت المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف تراجعا ولم تبلغ نسب الإنجاز التقديرات المحددة في المشروع السنوي للأداء.

II-المحور الثانى: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

برنامج الطاقة

رئيس البرنامج: السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من سنة 2019 وتم تجديدها بمقتضى قرار وزير الصناعة والطاقة والمناجم بالنيابة مؤرخ في 26 مارس 2021

1-نتائج أداء البرنامج:

يكتسي قطاع الطاقة أهمية استراتيجية بالغة في بلادنا فهو مجال حيوي يحمل رهانات متعددة وله انعكاسات حتمية على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث بلغت نسبة عجز الميزان الطاقي 50% في ظلّ انخفاض الانتاج الوطني من المحروقات مما يؤثر مباشرة على التزود الأمن من الطاقة. كما يؤثر تواصل العجز الطاقي على صعوبة التعهد بالالتزامات المالية لبلادنا ووضعية ميزان الدفوعات مع الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات والغاز الطبيعي على المستوى العالمي خاصة وان العجز الطاقة متسبب في نسبة 40%من عجز الميزان التجاري.

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعددة الأبعاد وعلى أفق متعددة المحطات وذلك لتحقيق غاية السياسة العمومية المتمثلة في " الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية"

وترتكز هاته الرؤية الجديدة على 4 محاور وهي (1) الأمن الطاقي و (2) إزالة الكربون و (3) الإنصاف الطاقي والحوكمة و (4) التنمية الاقتصادية الشاملة والعادلة. وفي أفق زمني متعدّد المحطات يبدأ بالمحطة الاولي الى غاية 2025 وهي فترة وضع الأطر التشريعية والانطلاق في انجاز المشاريع الأولى في مختلف أنظمة الانتاج والقيام بالإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الاستثمار تليها المحطة الثانية في افق سنة 2035 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاء من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتمل بالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 تمثل رحلة جيل وتنتهي بتطوير أنموذج طاقي نظيف صديق للبيئة يعتمد بالأساس على الطاقات النظيفة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

وتجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي يلعبه الفاعلين العموميين المتدخلين في تنفيذ استراتيجية البرنامج وتحقيق أهدافه، ونذكر خاصة الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ودورها الفعال للعمل على النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية.

وفي هذا المجال أسندت مهمة الصناعة والمناجم والطاقة خلال سنة 2022 في إطار الدعوة الرابعة لتقديم مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة الخاضعة لنظام التراخيص، موافقات مبدئية لإنجاز مشاريع بقدرة جمليه تبلغ 43 ميغاواط كما تم نشر طلبات عروض في إطار البرنامج الوطني

لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة الخاضعة لنظام اللزمات بقدرة جمليه تبلغ 1700ميغاواط في كل من الطاقة الفولطاضوئية وطاقة الرياح. وعملا على تخفيف الإجراءات وتسريع نسق انجاز المشاريع في إطار نظام الإنتاج الذاتي، تم نشر المرسوم 68لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة والذي تم بموجبه الغاء التراخيص المسبقة لمشاريع انتاج الكهرباء في الجهد المتوسط التي لا تتجاوز قدرتها 1 ميغاواط.

كما تم نشر جزء من القرارات المشتركة للبرامج الوطنية المدرجة تحت الباب الرابع من الأمر 983 المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الانتقال الطاقي (برنامج التنوير العمومي و تنوير المساجد بولاية توزر) في اطار تجربة نموذجية توزر ولاية صديقة للبيئة ومواصلة العمل على المرحلة النموذجية لبرنامج الانتقال الطاقي في المباني العمومية المتعلق ب55 مؤسسة تربوية إضافة لنشر طلب المشاركة لبقية المؤسسات العمومية وقد تم تحقيق نسبة مشاركة بنسبة 100% وهو ما يعكس وعي الدولة ومؤسساتها بضرورة الانتقال لمنوال طاقي مستدام.

الهدف الاستراتيجي 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع

يعاني ميزان الطاقة بالبلاد التونسية من اختلال بين الموارد والطلب منذ سنة 2001 زادت حدّته بعد 2010 ليصل العجز الى مستويات قياسية ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة وللحد من هذا العجز تم إقرار توجهات استراتيجية لقطاع الطاقة تعتمد أساسا على تنمية الموارد وتأمين التزويد واعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في المزيج الكهربائي واعتماد معايير التنمية المستدامة لخلق توازن بين حماية البيئة والتنافسية وتأمين التزويد الى جانب الترشيد في استعمال الطاقة.

.لمؤشر : 1.1نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	47	38	43	37	86	36	2026

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 86 % بالنسبة لنسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة مقارنة بالتقديرات راجعة بالأساس الى تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات.

حيث شهد الإنتاج الفعلي تراجعا بـــــنسبة 6 % مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك للأسباب التالية:

بالنسبة لامتياز استغلال "حلق المنزل": شهد تراجع بنسبة 38.6% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع حجم المياه المنتجة مقارنة بالنفط WC بنسبة 98% ببئر "HELM-7" مع غلق بئر "HELM-5" منذ 22 أوت 2022 بالإضافة إلى عدم القيام بعمليات حفر موجهة لآبار "HELM-5" و"HELM-6" و"HELM-7" .

بالنسبة لامتياز استغلال "عشتروت": شهد تراجع بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2022 نظرا إلى عدم القيام بعمليات تحفيز الآبار التي كانت مبرمجة.

بالنسبة لامتياز استغلال "البرمة": شهد تراجع بنسبة 16.6 % مقارنة بسنة 2022 نظرا إلى عدم القيام بعمليات تحفيز الآبار التي كانت مبرمجة سنة 2023.

بالنسبة لامتياز استغلال "مسكار": شهد تراجع بنسبة 16% مقارنة بسنة 2022 نظرا إلى عدم القيام بعمليات تحفيز للآبار بالإضافة إلى التراجع الطبيعي للإنتاج.

كما يعود التراجع للأسباب التالية:

التقلص الطبيعي لإنتاج الحقول البترولية.

التراجع التدريجي في استثمارات الاستكشاف والبحث التنقيب عن النفط والغاز عالميا والتوجه إلى الانتقال الطاقي.

التحركات الاجتماعية بمناطق الإنتاج والتي حالت دون إنجاز الأشغال كما هو مبرمج

عزوف الشركات الكبرى عن الاستثمار في القطاع.

تراجع عدد الرخص المسندة وبالتالي غياب اكتشافات نفطية وغازية جديدة كبرى على غرار "البرمة" و"عشتروت" ." يعزى تراجع اسناد الرخص في قطاع الطاقات الأحفورية الى تحول ملحوظ في السياسات الطاقية في تونس وفي العالم حيث يركز الاهتمام بشكل متزايد على دعم الطاقات المتجددة إضافة لتراجع عدد عمليات الاستكشاف وتراجع احتياطي النفط ما يقلص من جاذبية الاستثمار في الطاقات التقليدية و يشجع الاستثمار في البدائل النظيفة والمستدامة.

المؤشر 2.1 : نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز								
وحدة المؤشر		انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
الكهرباء	%	99,8	99,8	99,8	99,9	100		2026
الغاز	%	22,8	23	23,2	*	*	23,4	2026

(*) *إنجازات 2023 مؤقتة (في انتظار بيانات INS)

بالنسبة للكهرباء يتسم المؤشر بالاستقرار ولكن على أرض الواقع يستمر عدد المساكن بالارتفاع وكذلك عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء، أي أن المحافظة على هذه النسبة التي تعد نسبة مرتفعة/محترمة مقارنة بالدول الأخرى يتطلب الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الكهرباء (الإنتاج والنقل والتوزيع) والخدمات المسدات للمشتركين.

أما بالنسبة للغاز فيعكس المؤشر الجهود والاستثمارات المبذولة لربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي، إلا أن البينية التحتية من نقل وتوزيع الغاز تستوجب استثمارات هامة جدا ونلاحظ أن الربط يكون مكلف بعض الشيء (مقارنة بالكهرباء) بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود وحتي المتوسطة فهي تخيّر الالتجاء إلى الغاز المسال (قوارير الغاز) بما إنها مدعمة بصفة كبيرة مما يعد عائقا هام لتطور المؤشر.

الهدف 2: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون

تمّ إدراج هذا الهدف لمواصلة الإنجازات السابقة في مجالي التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في الطاقة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في المجهود العالمي لمجابهة الاحتباس الحراري والتغييرات المناخية الذي انخرطت فيه الدولة التونسية بالالتزام بتقليص كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030 وذلك عبر وثيقة المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية وذلك قصد الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

المؤشر1: نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي

المؤشر 1.2: نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	4.4	3.1	*3	4	130	11.3	2026

*تمت مراجعة تقديرات 2023 اثر مراجعة طريقة الاحتساب

يعود تطور نسبة الإنجاز والذي بلغ 130% أولا لمراجعة طريقة احتساب نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي و التي تأخذ بعين الاعتبار مساهمة مشاريع الانتاج الذاتي المرتبطة بالجهد المتوسط والعالي و التي بلغت قدرتها الجملية المسندة 116 ميغاواط إضافة لمساهمة انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة المرتبطة بالجهد المنخفض و التي تجاوزت 200 ميغاواط .

فيما يتعلق بالفارق المسجل مقارنة بالقيمة المستهدفة فيعود ذلك لتواصل تأثيرات الأزمات الإقليمية المتتالية التي ساهمت في ارتفاع نسب الفائدة وأسعار المواد الأولية والمعدات المستعملة في مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة سوء تقدير لنسبة الفائدة مما أدى الى التأثير سلبا على مناخ الاستثمار ومقبولية العروض إضافة للمشاكل العقارية والتي تتلخص

أساسا في صعوبة الحصول على التراخيص المستوجبة في عديد من مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. إلى جانب صعوبات في الحصول على التمويل من طرف باعثي المشاريع وعدم اكتساب البنوك والمؤسسات المالية المحلية الخبرة الكافية لتمويل المشاريع المتعلقة بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة نظرا لكونه قطاعا اقتصاديا ناشئا مع الاشكاليات في ربط المشاريع بالشبكة الوطنية للكهرباء.

وتجدر الإشارة لتواصل المجهودات القائمة على تسهيل ودعم مشاريع الطاقات المتجددة عبر تبسيط الإجراءات و تخفيفها في نظام الإنتاج الذاتي و نظام التراخيص إضافة للعمل على حوكمة أفضل من خلال تقديم مشروع قانون لهيئة تعديلية لقطاع الكهرباء من الطاقات المتجددة والعمل على إرساء مجلة للطاقات المتجددة كما تم نشر طلب عروض في اطار نظام اللزمات بقدرة جملية تبلغ 1700 ميغاواط مع العمل على تكريس الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر من خلال العمل على توقيع مذكرات التفاهم لمشاريع انتاج الهيدروجين الأخضر بتونس مع القطاع الخاص ومشروع نموذجي لإنتاج الأمونيا الخضراء (مشتقات الهيدروجين الأخضر) من طرف المجمع الكيميائي التونسي.

✓ <u>المؤشر 2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية</u>

تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.

المؤشر 1.1. 3: نسبة تحسين الكثافة الطاقية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات مقارنة 2023 بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	1.6	4.5	1.8	3.2	1.33	2.6	2025

سجل مؤشر الكثافة الطاقية لسنة 2023تحسنا بـ3.2% مقارنة بمستوى سنة 2022. ويعود هذا التحسن أساسا الى انخفاض الطلب على الطاقة بنسبة 2.8% مقارنة بالسنة الفارطة يقابله نسبة نمو اقتصادي تقدر بـ0.4%.

بالنسبة لتقديرات سنة 2025 للكثافة الطاقية فوفقا للاستراتيجية الطاقية لسنة 2035 فان الكثافة الطاقية الأولية ستتحسن بنسبة 3 % سنويا بين 2021-2026.

المؤشر3: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة

المؤشر 1.1. 3: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	-7.5	1.5	0.20	-*	-*	0.8	2025

*لمتابعة الانبعاثات، يرجى النظر الى السنة n-2 لأنه ليس من الممكن الحصول على انبعاثات السنة n-1 في شهري مارس وأفريل من السنة.

سجلت انبعاثات الغازات الدفيئة انخفاضا بنسبة 1.5% في 2022 مقارنة بسنة 2021 لتقترب من مستويات 2018 و2019، أي ما قبل أزمة الكوفيد 19. بالنسبة للتقديرات، فان انبعاثات الغازات الدفيئة ستكون تقريبا مستقرة بين 2022 و2026 وذلك وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، حيث ستسجل انخفاض سنوي طفيف بمعدل يقارب 0.3

بالنسبة لتقليص نسق تطورانبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة يعود أساسا الى تنفيذ برامج التحكم في الطاقة وذلك من خلال المشاريع المتعلقة بالنجاعة الطاقية والرصانة الطاقية والطاقات المتجددة وفقا لاهداف المساهمة المحددة وطنيا المحينة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 (ق م الأصلي)	تقديرات 2023 (ق م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
					المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	8514	8514	7875	-639	92,49%
	اعتمادات الدفع	8514	8514	7856	-658	92,27%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1260	1260	1008	-252	80,00%
	اعتمادات الدفع	1260	1260	1008	-252	80,00%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	5728860	*7089860	7043700	-46160	99,35%
	اعتمادات الدفع	5728860	*7089860	7043700	-46160	99,35%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	-
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**5738634**	**7099634**	**7052583**	**-47051**	**99,34%**
	اعتمادات الدفع	**5738634**	**7099634**	**7052564**	**-47070**	**99,34%**

*الفارق بين قانون المالية الأصلي و قانون المالية التعديلي يقدر بـــ 1.361.000ألف دينار و يتعلق بتعديل منحة دعم المحروقات لسنة 2023 لتصبح 7.030.000ألف دينار

جدول عدد 2 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 (ق م الأصلي)	تقديرات 2023 (ق م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
الإشراف و التصرف في قطاع الطاقة	1278	1278	1251	27-	97,89%
دعم قطاع الطاقة (الشركة التونسية للكهرباء و الغاز)	2594000	*3370000	3365000	5000-	99,85%
دعم قطاع الطاقة (الشركة التونسية لصناعات التكرير)	3080000	*3665000	3665000	0	100,00%
النهوض بالطاقات المتجددة	63356	63356	21313	42043-	33,64%
المجموع	**5738634**	**7099634**	**7052564**	**-47070**	**99,34%**

* الفارق بين قانون المالية الأصلي وقانون المالية التعديلي يقدر بـــ 1.361.000ألف دينار ويتعلق بتعديل منحة دعم المحروقات لسنة 2023لتصبح 7.030.000ألف دينار

على ضوء تطورات أسعار النفط بالسوق العالمية وأسعار سعر صرف الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023تم تحيين نفقات دعم المحروقات عبر مراجعة فرضية سعر

برميل النفط باعتماد 83دولار للبرميل مقابل 89دولار مقدرة أوّليا .وتجدر الإشارة أن المعدل التراكمي لسعر برميل النفط بلغ 82دولار إلى موفي سبتمبر 2023و 94دولار خلال شهر سبتمبر اضافة لعدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية الأصلي والمتعلقة خاصة بتعديل المواد البترولية وتعريفتي الكهرباء والغاز المقدر بـ 2450م.د بالإضافة إلى عدم تفعيل عديد الاجراءات للتحكم في الاستهلاك وتحسين الأداء مع الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية مقارنة مع الأسعار المقدرة أوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10%خلال الثمان أشهر الأولى من سنة 2023

وتجدر الاشارة بأنّ كلّ زيادة أو انخفاض بـدولار واحد في سعر برميل النفط تترتّب عنها كلفة إضافية أو اقتصاد على مستوى نفقات الدعم بـ 144م.د .وأنّ كلّ زيادة أو انخفاض بـ 10 مليمات في معدل سعر صرف الدولار بالنسبة لمنظومة الدعم تترتّب عنها كلفة إضافية أو اقتصاد على مستوى نفقات الدعم بـ 57م.د

برنامج الصناعة

رئيس البرنامج: السيد كمال الهنداوي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 22 مارس 2021

-1

2- نتائج أداء البرنامج:

بناء على مخرجات الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035، تتمثل استراتيجية برنامج الصناعة في المساهمة في تنمية مستدامة وشاملة لقطاع الصناعة وذلك عبر محورين أساسين:

- ❖ دعم القدرة التنافسية للقطاع وإعادة تموضع الصناعة التونسية في مجالات واعدة جديدة ذات قيمة مضافة عالية، حيث تم في هذا المجال الإحاطة ومساعدة المؤسسات الصناعية من خلال برامج التأهيل، الدعم والمساندة لتخطي آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وعن الصراع بين روسيا وأكرانيا، هذا بالإضافة إلى الإحاطة بالمؤسسات ودعوتها للمرور إلى الجيل الرابع وإلى الصناعات الذكية (industrie 4.0) مع التركيز على دعم التجديد صلب المؤسسة خاصة في مجال الرقمنة والتحول الطاقي والبيئي عبر التركيز على معالجة ملفات آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP).

- ❖ النهوض بالاستثمار إذ تم تطوير جودة الخدمات المسداة لفائدة المستثمرين وتقليص الإجراءات والوثائق المطلوبة وبدء العمل على تقديم خدمات على الخط من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد عند بعث المؤسسات، كما تم إلى حد الآن مرافقة ودعم أكثر من 200 مؤسسة صغرى ومتوسطة وإعادة هيكلتها قصد مساعدتها على تجاوز صعوباتها المالية والمحافظة على ديمومتها وعلى مواطن الشغل التي توفرها.

كما تم اختصار الآجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية واحداث برامج لتأهيلها ومراجعة منظومة استرجاع المقاسم والبناءات.

هذا وقد تم إقرار اسناد امتيازات صندوق دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي (fodec) للاستثمارات الخاصة بتخفيض انبعاثات الكربون (impact carbone) وبالاقتصاد الدائري وذلك في إطار الحرص والسعي لبلوغ أهداف التنمية

المستدامة. كما تم إقرار تمتيع الاستثمارات المتعلقة بالصناعة الذكية من الجيل الرابع I 4.0 بامتيازات الية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية.

ساهم مختلف الفاعلين العموميين في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الصناعي وفي بلوغ الأهداف الاستراتيجية المرسومة على غرار مختلف المراكز الفنية القطاعية وذلك عبر تدخلاتها المتمثلة في الإحاطة الفنية والتقنية في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة ومساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة لتطوير صادراتها إلى جانب القيام بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع.

كما ساهمت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد عبر استراتيجيتها العامة المتمثلة في توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية، وذلك من خلال الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وبالقطاعات الصناعية ذات الأولوية وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل، وتكثيف الإحاطة والمساعدة للباعثين الشبان والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة انجازها وإسناد الامتيازات المالية للمؤسسات على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.

كما واصلت الوكالة العقارية الصناعية الاضطلاع بدورها في تشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين إذ يندرج برنامج توفير وتهيئة المناطق الصناعية ضمن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم القطاع الصناعي وتوفير مقومات تطويره وتنوعه، وحرصا على تجسيد سياسة التمييز الإيجابي التي توختها الدولة للنهوض بالجهات الداخلية وذلك عبر توفير فرص العمل بتمكين هذه الجهات من الظروف المثلى للاستثمار الخاص قصد الحد من التفاوت الجهوي وقد شرعت الوكالة في انجاز 17 منطقة صناعية من بين السبعة وعشرين منطقة التي تم ادراجها بالمخطط (2016-2020) وشرعت الوكالة في أشغال 16 منطقة صناعية مدرجة ضمن برنامج (2021-2025) وإدراج 16 منطقة ضمن الدراسات.

هذا وقد ساهم بقية الفاعلين العموميين كل في يخصه في بلوغ الأهداف المرسومة إذ حرص المجلس الوطني للاعتماد على تطوير أعمال الاعتماد والتموقع في منظومة البنية التحتية للجودة بهياكل تقييم المطابقة إذ قام المجلس خلال سنة 2023 بإنجاز 229 اعتمادا وهو ما

ساهم في ضمان جودة المنتوجات وسلامتها ودعم انسياب المنتوجات الوطنية نحو الأسواق الخارجية والرفع من قدرتها التنافسية. كما ساهم المخبر المركزي للتحاليل والتجارب في تنفيذ سياسة الدولة وفي تحسين اداء البرنامج عبر تعزيز البنية التحتية للجودة ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية إلى جانب مراقبة جودة المنتجات، كما اضطلع مجمع صناعات المصبرات الغذائية بتنظيم مواسم الإنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة

الهدف الاستراتيجي 1.1: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة:

يتمثل الهدف الاستراتيجي الأول لبرنامج الصناعة في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة وذلك أساسا من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات المسداة لفائدة المستثمرين في القطاع، بالإضافة الى دعم التجديد والتطوير التكنولوجي عبر تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر فاعلية في مجال التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية وعبر تعزيز منظومة الجودة وتطوير شبكات الشراكة وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري مع التركيز على الأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي الرفيع مما سيمكن مؤسسات القطاع من منافسة الشركات العالمية عبر تطوير صادراتها وتعزيز تموقع البلاد ضمن سلاسل القيم العالمية.

هذا وقد شهد مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي تطورا ملحوظا مما يعطي لمحة عن تعافي القطاع وعن تحسن في القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية خلال هذه السنة رغم أن مؤشر نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ومؤشر نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي شهدا تراجعا طفيفا إذ لم يبلغ التوقعات.

*المؤشر 1.1 .1: نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
%	92,9	95,2	95	**93,5**	98,4	98	2025

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر لسنة 2023 الـ % 98,4 مقارنة بالتقديرات، وقد شهد المؤشر تراجعا مقارنة بسنة 2022 مقدرا بـ: 1,7 % رغم الارتفاع المسجل في حجم الإنتاج الصناعي بصفة عامة ويعود ذلك أساسا إلى تباطؤ النمو في بعض القطاعات وخاصة قطاع مواد البناء والسيراميك والزجاج وقطاع الصناعات الغذائية. ويفسر ذلك بتراجع المقدرة الشرائية ونسق نمو الطلب الداخلي (نفقات الاستهلاك).

*المؤشر 1.1 .2: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	14.4	15	16	**15,1**	94,4	17	2025

- شهد هذا المؤشر تطورا طفيفا خلال سنة 2023 مقارنة بإنجازات سنة 2022 تقدر بـ: 0.1 نقطة ويعود ذلك لتحسن في الأنشطة الموجهة للتصدير (لا سيما قطاع النسيج والملابس والأحذية وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية) إذ تطورت الصادرات في هذه القطاعات بنسق حثيث.
- بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر مقارنة بالتقديرات 94,4%، فلم يبلغ التوقعات المقدرة بـــ 16 %، ويعود ذلك بالأساس الى استعادة بعض الأنشطة الاقتصادية الاخرى لعافيتها سنة 2023 على غرار الأنشطة التجارية وخدمات الفنادق والمقاهي وغيرها.

*المؤشر 1.1 .3: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	513439	518727	520000	**530318**	1,02	540000	2025

- سجّل قطاع الصناعة تطوّرا على مستوى عدد مواطن الشغل بالمؤسسات في سنة 2023 بنسبة 2,2 % مقارنة بسنة 2022، وقد فاقت الانجازات التقديرات بنسبة كبيرة ويعود ذلك بالأساس لتطور نسبة إنجاز المشاريع المصرح بها بـ 2,1 % والذي مكّن من إحداث 38246 موطن شغل جديد وذلك وفق الإحصائيات الواردة بتقرير نشاط وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2023.
- تطور حجم الإنتاج في قطاع الصناعات المعملية الذي يضم قطاعات ذات قدرة تشغيلية عالية مما ساهم في تطور صادرات القطاع الصناعي ب 10,4 % خلال سنة 2023 مقارنة بما تم تسجيله سنة 2022.

وبلغ عجز الميزان التجاري للقطاع الصناعي 3361,2 م.د سنة 2023 مقابل 9947,7 م.د في سنة 2022.

وقد تمت مراجعة القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2025 بالنظر لانجازات سنة 2023 إذ من المتوقع بلوغ 540000 موطن شغل سنة 2025 عوضا عن 530000.

الإشكاليات والتدابير:

تم خلال سنة 2023 تسجيل تحسن مقارنة بسنة 2022 لكن بعض الإشكاليات والصعوبات لا زالت حائلة أمام التحقيق الكامل لهدف دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة منها بالخصوص التذبذب في التزويد الذي أثر على الوضعية المالية لكثير من الشركات الصناعية ولم تسمح لها باستعادة نسق نشاطها العادي، وحتى يتم تلافي هذه النقائص فإنه ستتم مواصلة العمل على:

- تنفيذ البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي واستهداف القطاعات الصناعية ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية.
- رقمنة كافة المعاملات وتبسيط الإجراءات لجميع المؤسسات الراجعة بالنظر لبرنامج الصناعة قصد تحسين جودة الخدمات المسداة.
- مواصلة خلاص مستحقات المؤسسات المنتفعة بامتيازات لتجاوز الصعوبات الراهنة.
- مواصلة تطوير هياكل البنية التحتية ومخابر التحاليل والتجارب والمعايرة وهياكل المرافقة والمساندة.
- النهوض بالجودة وتحسين الإنتاجية لدى الفاعلين الاقتصاديين وتأهيل الموارد البشرية في هذه المجالات.
- دعم هياكل الإحاطة والمساندة لمزيد بعث المشاريع.

الهدف الاستراتيجي 2.1: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي:

يعد النهوض بالاستثمار خاصة في القطاعات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية إلى جانب القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي شرط أساسي لخلق الثروة والرفع من نسبة النمو الاقتصادي وذلك من خلال استغلال قدرات المؤسسات الصناعية المنتصبة بالجهات. ويعتبر ذلك من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تعمل الوزارة على بلوغها خاصة من خلال التشجيع على الاستثمار والعمل على توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز. وبناء على مجموعة المؤشرات الخاصة بهذا الهدف وبالرغم من كل هذه المجهودات، نلاحظ تراجعا عاما للاستثمارات المصرّح بها خلال السنة الفارطة.

*المؤشر 2.1 .1: تطور الاستثمارات المصرح بها							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
م د	2539,7	2417,4	2500	**2291,6**	91,6	2700	2025

تراجعت قيمة الاستثمارات المصرّح بها في قطاع الصناعة سنة 2023، حيث بلغت 2291,6 م.د مقارنة بـ 2417,7 م.د سنة 2022. وذلك بعكس التوقعات التي حُدّدت 2500 م.د. وتُعزى أسباب هذا التراجع الى تأجيل المستثمرين التصريح بالاستثمارات قصد الانتفاع بالامتيازات الواردة بقانون المالية لسنة 2024 والذي ينص في فصله 33 على انتفاع الشركات المتحصلة على شهادات التصريح بالاستثمار خلال سنة 2024 و2025 بالإعفاء من الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

المؤشر 2.2.1: تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
م د	40,8	29,3	43	**30**	68,8	50	2025

على الرغم من ارتفاع عدد الانخراطات في برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية إلاّ أن نسق صرف المنح لم يواكب هذا التطور. فقد شهدت سنة 2023 تطورا نسبيا مقارنة بسنة 2022 إذ تم صرف منح قدرت بـحوالي 30 مليون دينار في حين أن الاستثمارات المنجزة فعليا تقدر المنح المستوجبة في شأنها بـ 43 مليون دينار، أما بخصوص المؤسسات المنتفعة فعليا خلال السنة المنقضية فقد تم التركيز على خلاص المنح الخاصة بالاستثمارات

التكنولوجية ذات الأولوية بدرجة أولى ثم منح التأهيل الخاصة بالمؤسسات الصغرى بدرجة ثانية.

- **الانخراطات**

سجل برنامج تأهيل الصناعة 209انخراط من قبل المؤسسات خلال سنة 2023 ويقدر إجمالي الانخراطات منذ إحداث البرنامج بـ 7572 إلى موفى ديسمبر2023.

احتل قطاع الصناعات المختلفة المرتبة الأولي بـ 51 انخراط ويمثل 24 %من العدد الجملي للانخراطات، يليه قطاع صناعات النسيج والملابس بـ 46 انخراط والمرتبة الثالثة للصناعات الكهربائية والكيميائية (44 انخراط).

- **المصادقات**

تمت المصادقة سنة 2023 على 224 مخطط تأهيل بقيمة استثمارات جملية تقدر بـ 513.75م.د ومنح تقدر بـ 76.47م.د كما تمت المصادقة خلال نفس الفترة على 558 ملف باستثمارات تكنولوجية ذات أولوية باستثمارات تقدر بـ 51.46م.د ومنح جملية بـ 18.03م د. هذا وقد شهد ت سنة 2023 ارتفاعا في عدد المصادقات حيث أن الملفات المصادق عليها تقدر بـ558 ملف مقارنة بـ 435 ملف لسنة 2022 أي بزيادة تقدر بـ 128% يعود الارتفاع السنوي في عدد المصادقات إلى العودة التدريجية للنسق العادي للمصادقات.

- **المتابعة وصرف المنح**

تم خلال السنة المنقضية الاذن بصرف منح التأهيل (مخططات تأهيل، استثمارات تكنولوجية ذات أولوية) تقدر بحوالي 30م.د وقد انتفعت بهده المنح حوالي 270 مؤسسة صناعية او ناشطة في قطاع الخدمات المتصل بالصناعة. هذا وقد تم تحقيق النتائج التالية:

- 164 مؤسسة اقتنت تكنولوجيات حديثة منها 97 مؤسسة تمكنت من تحسين جودة منتوجاتها.
- 18 مؤسسة تحصلت على احدى علامات الجودة الأيزو
- 45 مؤسسة منتفعة طورت رقم معاملاتها
- 84 مؤسسة اقنت منظومات إعلامية وتمكنت من رقمنة جزء من نشاطها
- مكنت الاستثمارات المنجزة في إطار برنامج التأهيل من التخفيض في تكلفة الطاقة لـ 37 مؤسسة

هذا بالإضافة الى مساعدة العديد من المؤسسات الأخرى على مواصلة النشاط وسداد بعض مستحقات الدائنين من العملة والحرفاء امام تراجع نشاطها الناجم أساسا عن جائحة الكوفيد 2019.

*المؤشر 3.2.1: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
م د	1325,2	1164,3	1400	**1164,8**	83,2	1600	2025

سجلت الاستثمارات المصرح بها في مناطق التنمية الجهوية استقرار نسبي حيث بلغت 1164.8 مليون دينار سنة 2023 مقابل 1164.3 مليون دينار سنة 2022. وذلك بعكس التوقعات التي حُدّدت 1400 م.د.

الإشكاليات والتدابير:

حرص برنامج الصناعة خلال سنة 2023 على دعم الاستثمار لكن النتائج كانت دون المأمول وشهد هذا الهدف تراجعا ناتجا بالأساس عن الضعف في حوكمة منظومة الاستثمار وهي أساسا النقص في النصوص القانونية وتركيز المناطق الصناعية على الشريط الساحلي إضافة إلى ارتفاع كلفة الاستثمار وغلاء عناصر الإنتاج وبالخصوص كلفة الطاقة. ولتلافي كل هذا سيتم العمل على:

- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار خاصة منها الأمر 389 لسنة 2017
- التركيز على دعم الاستثمار الصناعي في مناطق التنمية الجهوية وفي القطاعات ذات الأولوية ذات القيمة المضافة العالية من خلال:
- مزيد دعم هياكل المساندة والإحاطة للتسريع في خلاص مستحقات المؤسسات المنتفعة بالامتيازات.

- بعث مناطق صناعية جديدة تتوفر بها جميع مستلزمات المؤسسات وهياكل الدعم وخاصة بمناطق التنمية الجهوية.
- الحرص على توفير اليات تمويل بديلة للمؤسسات من خلال إصدار النصوص التطبيقية لقانون التمويل التشاركي.

ومن المنتظر أن تُمكّن جملة الإجراءات الواردة بوثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2025 والمتعلقة ببعث المؤسسات وريادة الأعمال من دفع الاستثمار بالقطاع الصناعي.

الهدف الاستراتيجي 3.1: دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

يرتكز النسيج الصناعي التونسي أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يجعل النهوض بها ودعمها وتوفير التمويل لها أولوية من أولويات برنامج الصناعة والمهمة بصفة عامة وذلك من خلال مزيد دفع إحداث هذه المؤسسات ومساندتها لتخطي الصعوبات المالية التي تمر بها.

وتجدر الإشارة الى انه تم مواصلة الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات من خلال الية صرف منح خط دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة على الرغم من عدم اللجوء للاعتمادات المبرمجة بميزانية برنامج الصناعة لسنة 2023 وذلك لتوفر الاعتمادات الخاصة بهذا البرنامج بحساب البنك المركزي.

اما بخصوص المؤسسات الناشئة فقد تم تسجيل تراجع طفيف في مؤشر عدد المؤسسات الناشئة قدر بحوالي 5.56%.

المؤشر 1.3.1: تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	12,5	-40,34	33,33	**-100**	-133	0	2025

تم تسجيل تراجع كبير على مستوى إنجازات هذا المؤشر مقارنة بسنة 2022 مما جعل نسبة تحقيقه مقارنة بالتقديرات منعدمة ويعود ذلك لـ:

- توفر اعتمادات في حساب الصندوق تناهز المائة مليون دينار والتي يتم استغلالها لخلاص المؤسسات المنتفعة دون اللجوء للاعتمادات المرسمة. حيث يتم تدريجيا استرداد أقساط القروض المسندة سابقا الى هذا الحساب.
- جملة من المؤسسات التي تحصلت على الموافقة بالتمتع بهذا الدعم لم تتمكن من الحصول عليه نتيجة تجاوزها للآجال القانونية لتقديم ملفها النهائي قصد الخلاص.

بالنسبة سنة 2025 سيتم تغيير هذا المؤشر وطريقة احتسابه وذلك بالاعتماد على عدد المؤسسات المنتفعة عوضا عن المبالغ التي تم صرفها من جملة الاعتمادات المرسمة.

المؤشر 2.3.1: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشئة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	−4	−2,8	1	**−5,56**	−0,18	1	2025

انخفض عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشئة سنة 2023 بنسبة 5,56% مقارنة بسنة 2022. حيث واصلت المؤسسات مجابهة الصعوبات المالية مما اضطر البعض منها

للغلق الوقتي او النهائي. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2024 استعادة القطاع الصناعي للنمو الإيجابي.

3- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18790	18046	-744	% 96,04
	اعتمادات الدفع	18790	17990	-800	% 95,74
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1580	1530	-50	% 96,84
	اعتمادات الدفع	1580	1530	-50	% 96,84
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	185150	95626	-89524	% 51,65
	اعتمادات الدفع	185150	94938	-90212	% 51,28
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10654	117	-10537	% 1,1
	اعتمادات الدفع	8000	108	-7892	% 1,3
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجمـــــــوع	**اعتمادات التعهد**	**216174**	**115319**	**-100855**	**% 53,35**
	اعتمادات الدفع	**213520**	**114566**	**-98954**	**%53,66**

دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إ ع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	52410	45769	-6641	% 87,3
دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية	27784	15844	-11940	% 57
دعم القدرة التنافسية على مستوى TUNAC	1050	563	-487	% 64,8
دعم القدرة التنافسية على مستوى LCAE	700	490	-210	% 70
دعم القدرة التنافسية على مستوى GICA	2086	1351	-735	%64,7
تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	10700	0	-10700	% 0
تطوير الاستثمار على مستوى APII	43848	41219	-2629	% 94
تطوير الاستثمار على مستوى AFI	5000	5000	0	% 100
دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة	65000	0	-65000	% 0
التصرف في القطاع الصناعي	4942	4330	-612	% 87,6
المجمـــــــوع	**213520**	**114566**	**-98954**	**% 53,6**

قدرت الميزانية الاجمالية المرصودة لبرنامج الصناعة سنة 2023 بـ: **213520** ألف دينار،

هذا وقد تم القيام بجملة من التحويلات داخل برنامج الصناعة لتغطية النقص في الاعتمادات لبعض النفقات على غرار:

- تحويل بالزيادة وبالنقص في الاعتمادات المخصصة لنشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي وذلك بتحويل للاعتمادات من منحة تجفيف الحليب لتغطية النقص في الاعتمادات المرصودة لمنحة دعم منظومة السكر المستخرج من اللفت السكري وذلك في حدود **1375,392 ألف دينار.**
- تحويل بالزيادة وبالنقص في الاعتمادات المخصصة لنشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي وذلك بتحويل للاعتمادات داخل برنامج التأهيل بقيمة: **4867,000 ألف دينار** وداخل المنظمات الدولية بقيمة: **20,004 ألف دينار.**

بلغت النسبة العامة سنة 2023 لتنفيذ ميزانية برنامج الصناعة **53,6 %**، وهي نسبة متوسطة عموما ويعود الفارق في الإنجاز العام إلى:

- عدم صرف الاعتمادات المبوبة بقسم التدخلات والمخصصة لخط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمقدرة بـ: 60.000 ألف دينار، والاعتمادات المخصصة لبرنامج تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة سعر الفائدة في السوق النقدية والمقدرة بـ: 5.000 ألف دينار باعتبار توفر الاعتمادات في حساب الصناديق المخصصة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- ضعف إنجاز نفقات الاستثمار والتي لم تتجاوز **1,35%** يعود ذلك أساسا لعدم صرف هذه الاعتمادات المرصودة بميزانية سنة 2023 من قبل الأقطاب التنموية والتكنولوجية وذلك للأسباب التالية:

-نسق أشغال تهيئة الأقطاب لم تبلغ المستوى الذي يسمح بفتح الاعتمادات لفائدة المستلزمين العموميين حسب النسب المنصوص عليها بالاتفاقيات الممضاة معها في الغرض والمتمثلة في 20% عند الشروع في الأشغال و60% عند الانتهاء من 80% من الأشغال و20% عند التسليم النهائي للأشغال.

- عدم تقديم فواتير خلاص من قبل المستلزمين العموميين في الآجال وطبقا لما تمّ التنصيص عليه ضمن الاتفاقيات المبرمة معها بالرغم من التأكيد والحرص من

قبل الهياكل المعنية حيث يتمّ ف يبعض الحالات تقديم كل الفواتير في نفس الوقت بعد الانتهاء من الاشغال.

- الترفيع في كلفة اشغال الربط م نقبل المستلزمين العموميين بما يفوق الاعتمادات المنصوص عليها بالأوامر الحكومية الصادرة في الغرض والتي تمنح امتيازات تكفل الدولة بكلفة الربط بالشبكات الخارجية لفائدة المناطق الصناعية موضوع التهيئة مما تسبب في تعطيل انطلاق اشغال التهيئة.
- الإشكاليات المعروضة بخصوص ربط المناطق الصناعية بمحطات التطهير من قبل الديوان الوطني للتطهير لأسباب فنيّة ومالية.

❖ **<u>تحليل وتفسير الفوارق المسجلة بين التقديرات والانجازات (خاصة على مستوى الأنشطة) وبيان انعكاسها على الأداء:</u>**

- **نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي:** نلاحظ أن نسبة إنجاز هذا النشاط مقارنة بالتقديرات لسنة 2023 ناهزت 87% وقد أثر هذا إيجابا على أداء البرنامج خاصة على مستوى صرف الاعتمادات المخصصة لبرنامج تأهيل المؤسسات.
- **نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية:** نلاحظ تراجعا نسبيا لهذا النشاط ويعود ذلك أساسا لعدم التقدم في إنجاز مشاريع مراكز الموارد التكنولوجية ومشروع العقبة، كما تم تسجيل تراجع في نسق استهلاك الاعتمادات المخصصة لتجهيز المراكز الفنية نظرا لعدم التقدم في مراحل إنجاز طلبات العروض والاستشارات.
- **نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد:** نلاحظ إنجاز نسبة من هذا النشاط إذ تم صرف 75% من الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير، في حين لم يتم صرف اعتمادات الاستثمارات المخصصة للدراسات (بناءات).
- **نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتجارب والتحاليل:** تم صرف 75 % من الاعتمادات المخصصّة لهذا النشاط وهي اعتمادات مخصصة لنفقات الاستثمارات الخاصة بالمخبر.
- **نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع صناعات المصبّرات الغذائية GICA**: نلاحظ إنجاز نسبة من هذا النشاط (64,7%) إذ تم صرف نسبة هامة من الاعتمادات

المرصودة لقسمي التأجير والتسيير، في حين لم يتم صرف الاعتمادات المخصصة للاستثمارات التي تم إنجازها عن طريق الموارد المتوفرة بالمجمع.

- **نشاط تطوير الاستثمار على مستوى مركزي:** نلاحظ عدم انجاز هذا النشاط ويعود ذلك لعدم صرف الاعتمادات المرصودة من طرف الأقطاب التكنولوجية والتنموية وذلك للأسباب التالية:

- نسق أشغال ربط المناطق الصناعية التابعة للأقطاب التكنولوجية بالشبكات الخارجية لم يبلغ المستوى الذي يسمح بفتح الاعتمادات لفائدة المستلزمين العموميين حسب النسب المنصوص عليها بالاتفاقيات الممضاة بين شركات التصرف في الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية من جهة والمستلزمين العموميين من جهة أخرى.

- عدم تقديم فواتير خلاص من قبل المستلزمين العموميين في الآجال وطبقا لما تمّ التنصيص عليه ضمن الاتفاقيات المبرمة معها.

- الترفيع في كلفة اشغال الربط من قبل المستلزمين العموميين بما يفوق الاعتمادات المنصوص عليها بالأوامر الحكومية الصادرة في الغرض والتي تمنح امتيازات تكفل الدولة بتحمل كلفة الربط بالشبكات الخارجية للمناطق الصناعية موضوع التهيئة مما تسبب في تعطيل انطلاق اشغال التهيئة.

- الإشكاليات المعروضة بخصوص ربط المناطق الصناعية بمحطات التطهير من قبل الديوان الوطني للتطهير لأسباب فنيّة ومالية.

ولم يكن لعدم إنجاز هذا النشاط تأثير سلبي ملحوظ على أداء البرنامج.

- **نشاط دعم الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد:** نلاحظ نسبة إنجاز عالية لهذا النشاط من خلال صرف أغلب الاعتمادات المخصصة لها وهو ما يؤكد الدور الذي تقوم به الوكالة في تحسين أداء البرنامج والمساهمة الفعلية في تحقيق هدف تطوير الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك عبر تكثيف أنشطة النهوض بالاستثمارات الصناعية مركزيا وعلى مستوى الجهات إذ تم صرف جل الاعتمادات المخصصة لذلك

كما قام صندوق التطوير واللامركزية الصناعية بالدور الموكل له إذ تم اسناد جل الامتيازات المالية لفائدة المستثمرين.

- **نشاط دعم الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية:** فقد تم إنجاز هذا النشاط بصفة كلية وتحويل الاعتمادات المرصودة لفائدة الوكالة قصد استكمال أشغال المناطق الصناعية المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية، وذلك حرصا على توفير فرص العمل بتمكين الجهات الداخلية من الظروف المثلى للاستثمار الخاص قصد الحد من التفاوت الجهوي وهو ما يساهم بصفة مباشرة في بلوغ الهدف الاستراتيجي الثاني المتمثل في النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي.

نشاط دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة: نلاحظ عدم تنفيذ هذا النشاط بصفة كلية توفر اعتمادات ويعود ذلك أساسا إلى سنة 2023 وعدم صرف الاعتمادات المخصصة له بحساب الصندوق المخصص لتميل هذا النشاط.

برنامج المناجم

رئيس البرنامج: السيدة نجاح الشريف

بداية من 17 سبتمبر 2021

1-نتائج تنفيذ البرنامج:

1- نتائج أداء البرنامج:

تندرج استراتيجية قطاع المناجم في إطار التوجه العام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتخضع لأحكام الدستور لسنة 2022، وخاصة الفصل 16 المتعلق بحوكمة قطاع الثروات الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد على توجهات مخطط التنمية (2025-2023) الهادفة لتطوير القطاع المنجمي، من خلال زيادة إنتاج المواد المنجمية وتعزيز الصادرات وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة.

تتجلى هذه الاستراتيجية في العمل على زيادة إنتاج الفسفاط ومشتقاته، وتطوير قطاع المواد غير الفسفاطية من خلال تحديد هدفين استراتيجيين:

- **دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته**
- **تشجيع بعث المشاريع المنجمية**

تعكس هذه الأهداف التوجه الاستراتيجي للسياسة العامة في دعم الاستثمار وتعزيز التصدير. وقد سجل القطاع تحسنا ملحوظًا، خاصة في مجال البحث المنجمي وتشجيع بناء المشاريع الجديدة، ولكن تبقى نتائج قطاع الفسفاط ومشتقاته دون المأمول.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا القطاع في تحقيق أمننا الغذائي من خلال توفير الأمونيتر الزراعي والأسمدة الفسفاطية للفلاحة الوطنية. وتكمن الغاية المتوخاة من البرنامج في تحقيق حوكمة فعّالة لاستغلال المواد المنجمية، لضمان استخدامها بطريقة فنية واقتصادية مستدامة.

تأتي شركة فسفاط قفصة، المجمع الكيميائي التونسي، والديوان الوطني للمناجم ضمن أهم الفاعلين العموميين الذين يلعبون دوراً بارزاً في تحقيق أهداف السياسة العمومية لقطاع المناجم. يتمثل هذا الدور في تنفيذ البرامج المعنية بطريقة تعكس مساهمتهم الهامة في تحقيق أداء هذه السياسة.

من بين الإنجازات التي يمكن التأكيد عليها لهؤلاء الفاعلين العموميين:

- شركة فسفاط قفصة: تطوير وتحسين عمليات استخراج وانتاج الفسفاط بما يتوافق مع متطلبات السياسة العمومية لتعزيز قطاع الفسفاط وترفيع العوائد الاقتصادية للبلاد،
- المجمع الكيميائي التونسي: توفير المنتجات الكيميائية الحيوية للقطاع الزراعي والصناعي، والتي تلبي احتياجات السوق المحلية وتعزز التصدير، الاستثمار في تحديث التكنولوجيا وتطوير العمليات لتحسين الإنتاجية والجودة والتوافق مع المعايير البيئية،
- الديوان الوطني للمناجم: تحقيق الشفافية والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال إعداد ونشر الخرائط الجيولوجية الأساسية وتوفير المعلومات الجيولوجية لوضعها على ذمة المستثمرين.

الهدف الاستراتيجي الأول : دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته

يرتكز هذا الهدف أساسا على العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط وتزويد الحرفاء المحليين في مرحلة أولى باعتبار التراجع الحاد الذي عرفه خلال العشرية الأخيرة والزيادة في الطاقة الإنتاجية والتصديرية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير الصناعات الفسفاطية والتحويلية من خلال التسريع في انجاز المشاريع الجديدة وتدعيم النقل الحديدي للفسفاط وإيقاف نقله عبر الشاحنات.

المؤشر 1.1.1.3: تطور إنتاج الفسفاط

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2) وقتي	انجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/ (1) %	القيمة المستهدفة (*)	السنة
م طن	3,531	*3,256	*5,6	2,910	- 48.12	*6,6	2025

(*) تم تحيين الإنجازات الفعلية لسنة 2021/ 2022 /2023 والقيمة المستهدفة من طرف شركة فسفاط قفصة خلال التقرير السنوي لسنة 2023.

أفرز نشاط الشركة سنة 2023 تحقيق إنتاج 2,91 مليون طن، ويعود هذا التراجع أساسا إلى:

- عدم قدرة شركة نقل المواد المنجمية من انجاز تعهداتها لنقل الفسفاط الخام و الطبقات البينية مما أدى إلى نقص تزويد المغاسل بالفسفاط الخام.
- التأخير الملحوظ في انجاز صفقة اقتناء آليات المقاطع نتيجة للتأخر في آجال المصادقة.
- عدم توفر الزيوت الهيدروليكية في المخازن المركزية للفترة الممتدة من 05 ماي 2023 إلى غاية 06 جويلية 2023 مما أدى لعدم تمكن مقطع كاف الشفاير من انجاز الصيانة الدورية للمحملة PH22 لمدة 256 حصة عمل.
- تدني جاهزية الشاحنات 170 طن إلى حدود 23 %
- نقص المياه الصناعية بأغلب وحدات الإنتاج و يعود ذلك أساسا للربط العشوائي .
- توقف عملية التفجير بالمظيلة بمنجم المزيندة لمدة 47 يوما بسبب اشكال تزويد المناجم بالمفرقعات من المتلوي مما أدى إلى نقص في كميات الفسفاط الخام المستخرجة.
- الاعتصامات المتكررة بإقليم المظيلة.
- توقف شبه كلي للإنتاج بمغسلة أم العرائس و تواصل تعطيل النشاط بمغسلة الرديف.

المؤشر 2.1.1.3. : الرفع من تصدير الفسفاط ومشتقاته

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023 وقتي	انجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/ (1) %	القيمة المستهدفة	السنة
م د	1540	2482	3596	1912	- 46.84	2807	2025

(*) تم تحيين الإنجازات الفعلية لسنة 2022 وتقديرات سنة 2023 من طرف المجمع الكيميائي التونسي خلال التقرير السنوي لسنة 2023.

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:**

أدّى النقص في الإنتاج إلى تراجع حاد في المعدل السنوي لصادرات مشتقات الفسفاط خلال الفترة 2011- 2023 مقارنة بسنة 2010 حيث يتم تقريبا تحويل كامل كمية الفسفاط المنتجة (90 %- 95 %) بمصانع المجمع الكيميائي التونسي. وقد شهدت قيمة الصادرات السنوية للفسفاط ومشتقاته ارتفاعا ملحوظا بحوالي 163% مقارنة بسنة 2020 وبتحسن يقدر بـ 15 % مقارنة بإنجازات سنة 2010.

وتبقى الصادرات السنوية المنجزة خلال سنة 2023 بعيدة عن المبرمج خلال هذه السنة بحوالي 46 %.

وتعود أسباب هذا التراجع بالأساس إلى التوقفات المتكررة بسبب الأعطاب الميكانيكية لإهتراء المعدات وتأخر الاستثمارات في وسائل الإنتاج والنقص في المواد الأولية وانقطاع التزود بالماء خاصة في معامل قابس. وقد أدى هذا التراجع إلى:

- تفويت الفرصة للخروج من الوضعية المالية الصعبة للمجمع الكيميائي التونسي رغم الإرتفاع الملحوظ لأسعار الحامض الفسفوري والأسمدة الكيميائية خلال سنة 2022،
- عدم قدرة المجمع الكيمائي التونسي على الإستجابة للتعهدات المبرمة مع حرفائه ومزوديه بالأسواق العالمية للمواد الفسفاطية وفقدان القطاع لبعض الحرفاء الاستراتيجيين،
- تدني الترتيب العالمي للمجمّع وتأخره في إنجاز المشاريع،
- عدم القدرة على الحفاظ على أمننا الفلاحي والغذائي حيث لم يوفر المجمع الكيميائي التونسي سوى كمية 100 ألف طنا من الأمونيتر الزراعي لوضعها على ذمة الفلاحة الوطنية وبصيغة مدعمة والاضطرار لتوريد الكميات الناقصة.

- **أهم التحديات والصعوبات:**

- تراجع جاهزية آليات الإنتاج،
- تعطل المشاريع الكبرى التي من شأنها تطوير إنتاج مشتقات الفسفاط أهمها مشروع المظيلة 2،
- المشاكل البيئية بمصانع التحويل بكل من قابس وصفاقس وقفصة،
- تباطؤ إنشاء مشروع المدينة الصناعية الصديقة للبيئة خارج مدينة قابس.

- **التدابير والأنشطة والتدخلات لتحسين الأداء:**

- التسريع في حلحلة مشروع المظيلة 2،
- التسريع في إنجاز مشروع استرجاع وتثمين مادة الفليور من وحدات إنتاج وتركيز الحامض الفسفوري بمصانع المجمع الكيميائي التونسي.
- استكمال انتداب 1849 عون بالمجمع الكيميائي التونسي المبرمجين ضمن الميزانية.
- ضبط برنامج تأهيلي متكامل لمصانع المجمع الكيميائي وتوفير الاعتمادات الكافية لذلك لاسترجاع نسق الإنتاج.

- تنفيذ برنامج مشاريع التأهيل البيئي للمصانع
- في إطارمزيد تثمين مادة الفسفاط و تحسين مكانته في السوق العالمية بعث وحدة جديدة لصناعة سماد محبب SSP و MCP . من المقرر إنشاء هذه الوحدة بمصنع الحامض الفسفوري بالصخيرة بطاقة إنتاج سنوية تقدر بـ 000 250 طن.

الرفع من طاقة إنتاج الفسفاط وذلك من خلال :

- حماية وحدات الإنتاج،
- ضمان تزويد المغاسل بالمياه الصناعية ،
- إعادة هيكلة الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية،
- حلحلة مشروع تركيز مغسلة أم الخشب،
- التسريع في إنجاز وحدة مغسلة جديدة بطاقة سنوية 1.6 مليون طن،
- العمل على عودة مغسلة الرديف إلى العمل مجددا،
- الترفيع في نشاط الاستخراج بفتح مناجم وواجهات جديدة،
- الإسراع في استكمال الدراسات وتنفيذ مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط،
- تطوير تصدير الفسفاط،

الهدف الاستراتيجي عدد 2 "تشجيع بعث المشاريع المنجمية":

يعتمد هذا الهدف بشكل أساسي على جذب المستثمرين ذوي الكفاءة التقنية والمالية العالية، وتحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (تحيين مجلة المناجم) لتكون متوافقة مع التطورات التي يشهدها القطاع على الصعيد المحلي والعالمي..

المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/ (1) %	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	2	1	10	1	-90	10	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:**

تقوم مصالح الإدارة العامة للمناجم بدراسة مطالب رخص البحث وامتيازات الإستغلال وعرضها على أنظار اللّجنة الإستشارية للمناجم. وقد بلغ عدد امتيازات الاستغلال الجملي 70 امتياز إلى موفى سنة 2023.

بالنظر إلى البيانات السابقة، يتضح أن هناك فارقًا كبيرًا بين التقديرات والإنجازات لسنة 2023 بالنسبة للمؤشر المتعلق بتأسيس امتيازات الاستغلال في قطاع المناجم، فقد تم إسناد إمتياز واحد مقابل 10 امتيازات استغلال مبرمجة أي بانخفاض بنسبة 90٪ مقارنة بالتوقعات.

وترجع أسباب هذا الأداء دون التوقعات إلى عدة عوامل، من بينها عدم استظهار المستثمرين بمصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة التأثيرات البيئية لمشاريعهم قبل نشر قرارات التأسيس في الرائد الرسمي، مما تسبب في تأخير تأسيس بعض امتيازات الاستغلال.

ومع ذلك، يمكن ملاحظة جهود مستمرة لتعزيز قطاع المناجم، حيث تم دراسة وعرض 25 مطلبًا خلال سنة 2023، كما تم عرض عدة اقتراحات وتمشيات جديدة على اللجنة الاستشارية للمناجم لغاية تسهيل وتسريع دراسة المطالب للإحداث مشاريع منجمية.

المؤشر 2.2.1.3: نسبة تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/ (1) %	القيمة المستهدفة	السنة
%	84.7	85.24	85.24	85.24	-	85.79	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:**

بلغت نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية 85.24 % مع نهاية سنة 2023 ليرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 156 خريطة جيولوجية بمقياس 1/50000 و1/100000 خلال سنة 2023 من مجموع 183 خريطة.

خلال سنة 2024 ستتواصل الأشغال على خريطتي بير أم السويغ بمقياس 1/100000 وسيدي بوزيد بمقياس 1/50000 ومن المتوقع الانتهاء من أشغال خريطة سيدي بوزيد ليرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 157 خريطة بنسبة تغطية 85.79%.

أهم التحديات والصعوبات:

- تعطل إنجاز بعض المشاريع على غرار مشاريع الجبس بتطاوين لأسباب عقارية والأملاح بشط الجريد والبارتين والرصاص والزنك لأسباب مالية،
- ارتفاع عدد مطالب تأسيس إمتيازات الإستغلال مقابل نقص في الموارد البشرية،
- غياب إستراتيجية وطنية لقطاع المناجم،
- تقادم التشريع المنجمي وضرورة ملائمته مع الفصل 16 من الدستور،
- نقص المستثمرين من ذوي الخبرة العالمية في القطاع المنجمي،
- نقص في المتابعة الميدانية.

- **التدابير والأنشطة والتدخلات لتحسين الأداء:**

- الإحاطة بالمستثمرين واستقطاب مستثمرين من ذوي الخبرة العالمية،
- تكثيف المراقبة على الرخص المنجمية من خلال المعاينات الميدانية،
- وضع إستراتجية مستقبلية لترشيد قطاع المواد الإنشائية والصخور الصناعية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع قصد دفع المشاريع التنموية بالمناطق الداخلية،
- الانتهاء من مراجعة مجلة المناجم في إطار تأهيل القطاع وإرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد.

في ما يخص الديوان الوطني للمناجم:

- تفعيل الانتدابات لتعزيز الموارد البشرية وتحسين مردودية القطاع،
- العمل على تطوير المداخيل الذاتية،
- رصد إعتمادات الدفع الكافية لإنجاز المشاريع مع إعطاء الأولوية للمشاريع المرسمة سابقا،
- التسريع في إنجاز البنية التحتية الجيولوجية من خرائط جيولوجية وجيوفيزيائية وجيوكيميائية ورقمنتها،
- القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب مستثمرين من ذوي الخبرة العالمية،

- التسريع في رقمنة الخرائط والمعطيات الجيولوجية لوضع المعلومة الرقمية على ذمة المستثمرين في إطار تشجيع المستثمرين في مجال البحث والاستغلال المنجمي.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

يبيّن الجدول عدد 1 أنّ اعتمادات الدفع لبرنامج المناجم لسنة 2023 بلغت قيمة 7.9 م.د بقانون المالية التكميلي حيث بلغت نسبة الإنجاز العامة مقارنة بقانون المالية التكميلي 79%، وقد تمّ تقدير تطوّر نفقات البرنامج من خلال تطوّر نفقات الأقسام التالية:

- بلغت إعتمادات التأجير ما قيمته 5.5 م د أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 100%،
- بلغت إعتمادات التسيير ما قيمته 728 أ.د أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 75%،
- بلغت إعتمادات التدخلات ما قيمته 0 م.د حيث لم يتحصل الديوان الوطني للمناجم على الاعتمادات المرسومة بعنوان ميزانية التنمية لسنة 2023.

ملاحظات : لم يتحصل الديوان الوطني للمناجم على جزء من القسط الأخير من الاعتمادات المتعلقة بنفقات التأجير والمقدر بـ 251 أد (5146أد – 4895 أد) ويعود ذلك الى إلغاء الاعتمادات المرسومة لتمويل ملف الانتدابات الذي تم ارجاؤه الى سنة 2024.

كما لم يتحصل الديوان الوطني للمناجم على الاعتمادات المرسومة بعنوان ميزانية التنمية لسنة 2023 وتم الاتفاق مع مصالح المالية على تمويل جملة التعهدات المنجزة خلال سنة 2023 من الفواضل المتبقية من الاعتمادات الممنوحة من ميزانية التنمية لسنة 2021 (لا تتعدّى 300 أد) على ان يتم إعادة توظيف المشاريع المبرمجة في إطار ميزانية التنمية 2023 والتي هي بصدد الإنجاز (مرحلة كراس شروط او تقييم عروض ...) على ميزانية التنمية لسنة 2024.

الجدول عدد 1: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

دينار الألف بحساب

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 (ق م الأصلي)	تقديرات 2023 (ق م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	5506	5506	5562	56	101,02%
	اعتمادات الدفع	5506	5506	5550	44	100,80%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	970	970	728	-242	75,05%
	اعتمادات الدفع	970	970	728	-242	75,05%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1470	1470	0	-1470	0,00%
	اعتمادات الدفع	1470	1470	0	-1470	0,00%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**7946**	**7946**	**6290**	**-1656**	**79,16%**
	اعتمادات الدفع	**7946**	**7946**	**6278**	**-1668**	**79,01%**

تم القيام بتحويل داخلي بين البرامج لمبلغ قدره 70 ألف دينار من برنامج القيادة والمساندة إلى برنامج المناجم لا يدرج في الجدول وهو ما يفسر تجاوز الاعتمادات المنجزة على مستوى التأجير للاعتمادات المرسمة.

جدول عدد2 :تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

دينار الألف بحساب

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 (ق م الأصلي)	تقديرات 2023 (ق م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	سبة الإنجاز % (2)/ (1)
المناجم قطاع متابعة و الاشراف الفسفاط تحويل و	360	360	413	53	114,72%
المنجمية و الجيولوجية البحوث المناجم بقطاع النهوض و	7586	7586	5865	1721-	77,31%
المجموع	**7946**	**7946**	**6278**	**-1668**	**79,01%**

تم القيام بتحويل داخلي بين البرامج لمبلغ قدره 70 ألف دينار من برنامج القيادة والمساندة إلى برنامج المناجم لا يدرج في الجدول وهو ما يفسر تجاوز الاعتمادات المنجزة على مستوى التأجير للاعتمادات المرسمة.

بلغت إنجازات الإعتمادات المخصّصة لنشاط البحوث الجيولوجية والنهوض بقطاع المناجم ما قيمته 5.8 م.د مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 7.5 م.د أي بنسبة انجاز 77% ويعود ذلك بالأساس لعدم تحصل الديوان الوطني للمناجم على الاعتمادات المرسمة بعنوان ميزانية التنمية لسنة 2023.

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج	الفترة
المسؤول عن البرنامج : السيد محمد المناعي	**ابتداء من 06 فيفري 2023**

1- نتائج أداء البرنامج:

يـــمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات الوزارة ودوره التنسيقي، الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج والدعامة لتحقيق أهدافها ويتمثل ذلك من خلال دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف بمختلف الهياكل الإدارية التابعة للوزارة أو تحت إشرافها من ناحية والعمل على تأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وترشيد التصرف المالي واللوجستي من ناحية أخرى،

ويتبلـــــور من خلال الدور أعلاه المنوط بعهدة برنامج القيادة والمساندة محورين استراتيجيين يرميان الى الدفع نحو إرساء قواعد الحوكمة وقيم النزاهة من جهة والتصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات من جهة أخرى .

وقد تم سنة 2023 العمل على تكثيف حوار التصرف والتشاور بين مختلف متدخلي البرنامج حول متابعة المؤشرات الراجعة إليهم بالنظر بما في ذلك المقاربة المتعلقة بالنوع الاجتماعي كل ذلك في حدود ما هومتاح من إمكانيات..

حيث تم على مستوى تعزيز إرساء دعائم التصرف في الميزانية حسب الأهداف مواصلة توفير جميع الظروف الملائمة في هذا الإطار كتكثيف التعاون الكلي بين المصالح المالية ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف توفيرا للدعم التقني لباقي البرامج والقيام بجلسات حول برمجة النفقات بحضور كافة المتدخلين لتقييم الوثيقة و متابعة مدة التقدم في عدة مواضيع كعقود الأهداف و البرامج و الرقابة الداخلية و غيرها من المواضيع المعززة لارساء نظام للتصرف الرشيد.

أما فيما يتعلق بالعمل على تطوير الكفاءات وتحسين التصرف في الموارد البشرية، فقد تم خلال سنة 2023 مواصلة الرهان على التكوين في ظل غياب الانتدابات الجديدة حيث تم تحقيق أكثر ما يمكن من الأنشطة اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي أو في بعض الحالات التكوين عن بعد اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة، هذا، وسيتم العمل على مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة.

كما تم السعي الى ادراج مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة و الرجل ضمن استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال ضبط متابعة احصائية تمثل مسارا لتحديد الاتجاه الذي يمكن اعتماده لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي بما يدعم سير العمل الإداري وجودته وسيتم من خلال النتائج الاحصائية بلورة برنامج عمل للسعي لتحسين تمثيلية العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية العليا خاصة مع ارتفاع نسبة التأطير النسوي في الوزارة هذا مع الحرص دائما على إبقاء عنصر الكفاءة كفيصل في التسميات في الخطط الوظيفية للارتقاء بجودة العمل الإداري.

تم أيضا خلال سنة 2023 مواصلة تعزيز الدور المحوري للميزانية كأحد الآليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء لتعزيز النجاعة والفاعلية وللتقدم في تحقيق البرامج والأهداف المرسومة من خلال توفير الدعم التقني لباقي البرامج و إقرار برنامج عمل للاعداد الجيد للميزانية الراجعة بالنظر لبرنامج القيادة و المساندة و التصـــرف الأمثل في الاعتمادات على مستوى الإنجاز..

الهدف الاستراتيجي 1.1: دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها:

هـــدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة ككل والتعهدات المناطة بذمة الوزارة الهادفة لدعم الآليات والتدابير اللازمة في الهياكل التابعة لها أو تحت إشرافها لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وبث متعلقات النزاهة على المستويين السلوكي والمؤسسي ويمثل هذا الهدف الدعامة الرئيسية لتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث أن التقدم في تحقيقه يستلزم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة خاصة على مستوى الإشراف والرقابة والإصلاح.

ويلاحظ تفاوت في نسب الإنجاز الخاصة بالمؤشرات المتعلقة بتطور هذا الهدف الاستراتيجي، ففي حين تم تحقيق نسبة انجاز طيبة متعلقة بـ "نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة" (113%)، إلا أن نسب الإنجاز كانت منعدمة فيما يخص على التوالي مؤشر "عدد عقود الأهداف و البرامج المنجزة" (0 %) و مؤشر "نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة" (0 %)، إلا أن ذلك لا يعكس حرص الوزارة على تطوير الأداء على مستوى القيادة والدفع نحو التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي و يتجسم ذلك في الحجم المهم

لنشاط القيادة للوزارة ككل مقارنة بميزانية البرنامج (25 %) (مع طرح مبلغ 1 مليون تم ادراجه بالزيادة في جزء الطاقة و المناجم بسبب خطأ تقني في منظومة "أمد") ونسبة الإنجاز الطيبة سنة 2023 من اعتمادات النشاط (99 %)، وقد انعكس فعلا ذلك خاصة على مستوى:

- دعم الإشراف على التصرف ومراقبة التصرف في المؤسسات والمنشآت تحت الاشراف.

- تحقيق إنجازات طيبة على مستوى إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف في ميزانية الدولة.

المؤشر 1.1.1:عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة								
	الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	التقديرات	القيمة المستهدفة
		2021	2022	2023 (1)	2023 (2)		2024	2025
عدد عقود البرامج المنجزة	عدد	1	1	5	0	0	11	11
عدد عقود الأهداف المنجزة		0	0	0	0	0	2	2
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة		1	1	5	0	0	13 (*)	13 (*)

(*) تبعا لصدور منشور السيد رئيس الحكومة حول اعداد عقود الأهداف وعقود البرامج، تم ادخال تغيرات على تقديرات المؤشر لسنتي 2024 و 2025 مقارنة بما تم ادراجه في المشروع السنوي للأداء لسنة 2023

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة تطور العلاقة التعاقدية بين سلطة الإشراف والفاعلين العموميين لضبط إطار لتحقيق الأهداف ويعكس اختيار هذا المؤشر حرص الوزارة على قيادة حسن التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية بما يدعم تحقيق الأهداف.

وقد تم برمجة انجاز 05 عقود سنة 2023، في الأثناء صدر منشور السيد رئيس الحكومة عدد 17 المؤرخ في 27 جويلية 2023 والمتعلق بإعداد عقود أهداف وعقود برامج للمؤسسات والمنشآت العمومية للفترة (2025-2023) ثم صدر منشور السيد رئيس الحكومة عدد 31 المؤرخ في 23 نوفمبر 2023 الذي ألغى وعوض المنشور الذي سبق، و قد تم العمل على تطبيق ما تضمنه المنشور من إجراءات و آجال.

تمّ إدراج تقديرات لسنة 2024 تخصّ انجاز 11 عقد برنامج و2 عقود أهداف تخصّ 11 منشأة عمومية و2 مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تحت الإشراف والناشطة في قطاعي الطاقة والمناجم.

المؤشر 2.1.1 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة							
الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	التقديرات	القيمة المستهدفة
	2021	2022	2023 (1)	2023 (2)		2024	2025
%	0	0	50	0	0	62.5	75

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها ومراحلها كإرساء نظام للرقابة الداخلية وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف وتقييم وثيقة البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها وروزنامة اعداد وثائق الأداء وتطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين صلب مختلف البرامج...، هذه الآليات الجديدة لها أهمية استراتيجية لضمان التصرف الناجع في الموارد المالية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

فيما يخص تحليل إنجازات المؤشر، فلا تعكس النسبة المدرجة لحقيقة الإنجاز على الأقل على مستوى وثيقة البرمجة السنوية للنفقات وما تم تحقيقه من تقدم جيد في اعداد وتقييم البرمجة السنوية للنفقات حيث تم اعدادها و تحيينها مرتين و القيام بثلاث جلسات تقييمية بحضور مختلف المتدخلين تم خلالها النقاش حول محتوى الوثيقة و تقييمها و ضبط نقاط رئيسية و توصيات للتقدم بشأنها وهي ضرورة تضمن الوثيقة لمخططات برمجة لمختلف تدخلات الميزانية، اعداد ميثاق للتصرف، إرساء نظام للرقابة الداخلية، اعداد عقود الأهداف و عقود البرامج مع جميع المؤسسات و المنشآت تحت الاشراف...

كل ذلك لم يتسنى ادراجه في إنجازات المؤشر بسبب عدم إتمام الإجراءات الخاصة بإحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة خاصة أشغال ارساء منظومة للرقابة الداخلية واستكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف وستصدر توصيات في مختلف المسائل سيتم تقييم التقدم فيها عبر هذا المؤشر. علما وأن تعذر احداث اللجنة راجعة إلى أسباب متعلقة بوضعية خاصة مرت بها الوزارة لعدة شهور وعلى كل من المتوقع القيام بذلك بداية سنة 2024، نشير أيضا أنه لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف ومختلف وثائق القدرة على الأداء ومن المتوقع تشكيل هاته اللجان أيضا سنة2024.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل وهو ما يفسر تقدير نسبة 50 % للمؤشر.

حيث أنه من القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر:

- إرساء نظام للرقابة الداخلية.
- متابعة اعداد مواثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج.
- المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.
- تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

المؤشر 3.1.1: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة							
الوحدة	**الانجازات**	**الانجازات**	**تقديرات**	**الانجازات**	**إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)**	**التقديرات**	**القيمة المستهدفة**
	2021	2022	2023 (1)	2023 (2)		2024	2025
%	**66.5**	**95**	**72.5**	**113**	**155**	**100 (*)**	**100 (*)**

(*) تم تعديل في تقديرات المؤشر لسنتي 2024 و 2025 مقارنة بما تم ادراجه في المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 بتوقع انجاز 100 % منه

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتكريس خاصية الإدارة المفتوحة، حيث يساهم العمل على الرفع من نسبة الاتصال بالموقع الرسمي للوزارة وما يتضمنه من معطيات حول مشمولاتها وتعريف بالقطاعات المشرفة عليها ومختلف الأطر القانونية والترتيبية، من ناحية في تكريس مبدأ الشفافية مع هياكل الرقابة التابعة للمجتمع المدني ويكرس مزيد من الثقة مع المستثمرين في المجال من ناحية أخرى.

وقد تم بلوغ حوالي 120 ألف زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة (صناعة وطاقة ومناجم) سنة 2023 مقارنة بـــ106 ألف زيارة مرسومة كهدف سنوي(70 ألف لقسم المناجم والطاقة و36 ألف لقسم الصناعة)، ويعود ذلك الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة حيث أصبح الموقع الرسمي لقسمي الصناعة والطاقة إضافة الى الأهمية التقنية للبيانات الموجودة على الموقع.

بالنسبة لسنوات 2024 و2025، سيتم الحرص على مزيد اثراء المواضيع المهمة التي تخص قطاعي الطاقة والمناجم من اجل الإبقاء على بلوغ 120 ألف زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة.

- بيان الإشكاليات والصعوبات والتدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها:

يمثل ضبط ملامح إطار الأداء أهم تحدي للنهوض بأداء البرنامج والصعوبة تكمن خاصة في دراسة المجالات الأكثر تأثيرا في البرنامج للتركيز عليها فضلا عن ضرورة إيجاد أرضية للتشاور والتنسيق مع مختلف المتدخلين لضبط الأهداف والمؤشرات الراجعة إليهم بالنظر والمطلوب متابعتها وعليه يجب اعتماد التشاركية وتكثيف حوار التصرف لتبنّي هذا التمشي من قبل كافة الهياكل بما يمكّن من المرور بصفة تدريجية من تقنية إعداد الميزانية وفق منظور برامجي إلى قيادة الأداء.

أما فيما يتعلق بدعم الحوكمة في الوزارة، فيمثل تعزيز إرساء مبادئ "التصرف الإداري الرشيد " أهم التحديات المطروحة على المدى المتوسط ويمثل النقص في الاعتمادات أهم عائق لدعم الحوكمة حيث سيتم على المدى المتوسط وفي حدود الإمكانيات المتاحة:

- إيجاد حلول عملية لدعم خلية الحوكمة ومكافحة الفساد صلب الوزارة خاصة لوجستيا للقيام بمهامها.

- مزيد دعم جهاز الرقابة "التفقدية العامة للوزارة" من الناحية اللوجستية والبشرية.

- توفير جميع الظروف الملائمة تنظيميا لتدعيم ارساء منظومة التصرف حسب الأهداف في ميزانية.

- التحسيس ونشر الوعي في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف لضرورة دعم ثقافة الأداء

الهدف الاستراتيجي 2.1: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات

يندرج هذا الهدف الاستراتيجي في إطار التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز الآليات لدعم الإدارة بالإطارات الكفأة ودعم التكوين وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة التقدم في تحقيق الهدف.

هذا، وقد أثر وضع الوزارة بين الاحداث والضم على انجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين وكذلك على نسق التسميات في الخطط الوظيفية بما في ذلك تهيئة الظروف لتكريس التكافؤ بين الرجال والنساء ،إلا أن ذلك، لا يعكس الحجم الهام لنشاط التصرف في الموارد البشرية (24 % من حجم المهمة) وانجاز نسبة طيبة من اعتمادات النشاط (119%) راجع خاصة إلى حرص الوزارة على دعم هياكل المساندة ودعم التصرف الأمثل في الموارد البشرية، يشار في نفس الإطار إلى انجاز نسبة طيبة جدا من مخطط التكوين بلغت 28 % ، وتبعا لذلك تم خلال السنة:

1. ضبط الأنشطة التكوينية اللازمة من خلال ملاءمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.
2. العمل على تعزيز البرامج بالعديد من الإطارات وفقا للحاجيات الملحة لسد الشغورات خاصة في ظل غياب الانتدابات.

المؤشر 1.2.1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور							
الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	التقديرات	القيمة المستهدفة
	2021	2022	2023 (1)	2023 (2)		2024	2025
%	97.51	98	98.5	93	94%	99	99.5

يبلور هذا المؤشر حرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة العناصر التي أدت إلى ارتفاعها أو انخفاضها ومدى القدرة على توقعها حيث يهدف المؤشر إلى إضفاء المصداقية على الميزانية عبر تقريب التقديرات من واقع الإنجازات من خلال أعمال الضبط الدقيق لتقديرات التأجير والعمل على تحقيق نوعا من الاستقرار على مستوى الإنجاز مع بيان العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان عدد سد الشغورات وحالات النقل.

وقد تم انجاز 93% من تقديرات التأجير سنة 2023 أي 94 % من التقديرات مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوى الانجازات للاعتمادات التكميلية للتأجير وهي نسبة طيبة تعكس استقرار نسبي على مستوى التأجير للوزارة إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنتي 2024- 2025 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات

المؤشر 2.2.1 نسبة انجاز مخطط التكوين							
الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	التقديرات	القيمة المستهدفة
	2021	2022	2023 (1)	2023 (2)		2024	2025
%	20.075	28.5	57.5	28	48%	75	72.5

يمثـل تطوير الكفاءات والمهارات للموارد البشرية من أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة والمساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة ويعتبر التكوين الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات، من هذا المنطلق، تم اختيار المؤشر لمتابعة انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوين حسب الحاجيات والمتطلبات الحقيقية للأعوان والتحليل الدقيق للنتائج والوقوف حول مختلف الإشكاليات.

يلاحظ خلال سنة 2023 انخفاض نسبة انجاز المؤشر مقارنة بالسنوات الفارطة اذ بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين 28% ". وقد تم تحقيق أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي أو في بعض الحالات التكوين عن بعد اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت اذ لم يتم المصادقة على مخطط التكوين إلا في شهر مارس من السنة.

ومن المتوقع أيضا مواصلة الاقتصار على التكوين الداخلي والتنسيق مع هياكل عمومية سنتي 2024 و2025 اذ لا يمكن برمجة أنشطة مع مؤسسات تكوين خاصة إذا تواصلت محدودية الاعتمادات المرصودة.

وهذه الفوارق بين التقديرات والانجازات راجعة لبعض الصعوبات نذكر منها:

- نقص على مستوى الموارد البشريّة بمصلحة التكوين والترقيات،
- تأخير في الشروع في انجاز مخطّط التكوين (بعد المصادقة عليه خلال شهر مارس 2023)،
- صعوبة في التنسيق مع المكوّنين باعتبار التزاماتهم مع وزارات أخرى في نفس الفترة المطلوبة.
- محدودية الاعتمادات

- بيان الإشكاليات والصعوبات والتدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي

2.1 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات:

يمثـل تطوير الكفاءات وتحسين التصرف في الموارد البشرية أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة والمساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة ويعتبر التكوين في هذا الإطار الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات، حيث سيتم إيجاد حلول عملية للإشكاليات أهمها:

- مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة.

- التطرق لإعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين.

- مزيد دعم إعادة التوظيف من خلال الدراسة الدقيقة لطلبات النقل وطلبات الالحاق.

الهدف الاستراتيجي 3.1 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز:

تـم ضبط هذا الهدف الاستراتيجي في إطار تعزيز الدور المحوري للميزانية كأحد الآليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء لتعزيز النجاعة والفاعلية وللتقدم في تحقيق البرامج والأهداف المرسومة من خلال الإعداد الجيد لها والتصـــــرف الأمثل في الاعتمادات الأصلية.

وقد تم سنة 2023 انجاز 95 % من الكلفة المبرمجة للتزود و الاستهلاك وهي نسبة في حقيقة الأمر لئن كانت مرتفعة إلا أنها لا تعكس الحرص على مستوى إرساء قواعد حسن التصرف و ترشيد التحكم في كلفة التزويد من المواد و التجهيزات و استهلاك الطاقة و يقدر حجم نشاط الخدمات اللوجستية 41 % من حجم البرنامج (16% دون الأكرية) يحتوي نفقات التزويد و الصيانة و الإعلامية، ما يعكس الأهمية القصوى للتصرف اللوجستي في ضمان ودعم السير العادي للعمل الإداري وقد تم في هذا الإطار سنة 2023 انجاز نسبة 88 % من الاعتمادات المخصصة للنشاط على مستوى كامل الوزارة بقسميها ما مكن من :

- سد حاجيات الوزارة السنوية من التجهيزات و المعدات ماعدا السيارات الإدارية.

- التحيين الدوري للحواسيب والتخلص من الحواسيب التي انتهت مدة استعمالها.

- تجديد أسطول الآلات الناسخة المتعددة الوظائف بهدف الحد من استعمال آلات الطبع العادية.

المؤشر 1.3.1 نسبة انجاز الميزانية							
الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	التقديرات	القيمة المستهدفة
	2021	2022	2023 (1)	2023 (2)		2024	2025
%	90.5	95	92.5	49	53%	92.5	92.5

يهم هذا المؤشر تعزيز المتابعة المستمرة لإنجاز الميزانية سواء على مستوى طبيعة النفقة وكذلك على مستوى الأنشطة المضبوطة، وتمثل المتابعة الدورية للميزانية الآلية الرئيسية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والهدف هو اضفاء المصداقية والواقعية اللازمتين على الميزانية. نلاحظ تطور نسبي في نسبة انجاز الميزانية وذلك ناتج أساسا للاستقرار في وضعية الوزارة.

يلاحظ تسجيل انخفاض مهم في نسبة انجاز الميزانية سنة 2023 دون دعم المحروقات (49%)، وهو متأتي أساسا من صرف 48 % على مستوى تدخلات برنامج الصناعة نتيجة عدم صرف أي مبلغ من الاعتمادات المخصصة لخط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمقدر مع برنامج تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بـ: 65 مليون دينار أي 30 % من ميزانية برنامج الصناعة حيث تم صرف الاعتمادات الموجودة في حساب هذا البرنامج و المودعة لدى البنك المركزي التونسي و عدم صرف تقريبا الاعتمادات المرسمة بعنوان تهيئة الأقطاب التكنولوجية و التنموية حيث أن نسق أشغال التهيئة لم يبلغ المستوى الذي يسمح بفتح الاعتمادات لفائدة المستلزمين العموميين حسب النسب المنصوص عليها بالاتفاقيات الممضاة في الغرض و جاري العمل لتحيين النصوص الصادرة في هذا الشأن،

و تفسر النسبة المتوسطة في صرف ميزانية سنة 2023 أيضا بانجاز 24 %من الاعتمادات المرصودة على مستوى تدخلات برنامج الطاقة راجع خاصة إلى انجاز 12.8 مليون دينار على موارد صندوق الانتقال الطاقي من 42 مليون دينار مرصود ويعود ذلك إلى التنقيحات

التي سيتم القيام بها و المتعلقة بمراجعة المنح الخاصة بأهم البرامج السنوية التي تقوم بها الوكالة وذلك في إطار ترشيد المنح المسندة من قبل الصندوق وتوجيهها لمستحقيها بغرض التقليص من دعم الدولة إضافة إلى عدم التعهد و الصرف بعنوان مشاريع القروض الخارجية الموظفة (برنامج النهوض بالنجاعة الطاقية في القطاع العمومي 3.500 ألف دينار واستعمال الطاقة الفولطاضوئية بالمباني العمومي 7.900 ألف دينار) و مشروع ربط الشبكات الخارجية لمشروع المرفأ المالي 5.000 ألف دينار.

ومن المتوقع سنة 2024 و2025 مع القيام بالتنقيحات و الإصلاحات اللازمة في مختلف البرامج سواء على مستوى تدخلات القطاع الصناعي أو تدخلات صندوق الانتقال الطاقي تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية كما يتوقع تحقيق تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها ابتداء من سنة 2024.

المؤشر 2.3.1 : نسبة حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة

الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	التقديرات	القيمة المستهدفة
	2021	2022	2023 (1)	2023 (2)		2024	2025
%	62.97	57	60.52	61.6	102%	57.25	58

يتجه العمل مستقبلا من خلال متابعة تطور هذا المؤشر نحو التقليص التدريجي في حجم البرنامج وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعة برنامج القيادة والمساندة لما يمثله من دعامة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، وتطوير القدرة على التأثير وتحقيق الدعم الكامل للبرامج المذكورة.

و يلاحظ نسبة مئوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة (تأجيرا وتسييرا على مستوى الوزارة) لسنة 2023 كما السنوات السابقة، وعليه يجب العمل على التقليص التدريجي في حجم برنامج القيادة والمساندة وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الحرص على الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة.

ملاحظة : تم التعديل ابتداء من سنة 2024 (المشروع السنوي للأداء 2024) في طريقة احتساب المؤشر حيث تم احتساب نفقات التدخل و الاستثمار لكل برنامج على مستوى الوزارة إضافة إلى التأجير و التسيير وحسابيا سيتم تسجيل تقلص نسبي في حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة (45 % تقديرات سنة 2023 بطريقة حساب المؤشر الجديدة و 40 % في تقديرات 2024) اعتبارا لاحتساب نفقات الاستثمار لبرنامج الصناعة على مستوى الوزارة (تهيئة الأقطاب التكنولوجية و التنموية) و هي عادة ذات مبالغ كبيرة نسبيا.

المؤشر 3.3.1 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان

الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	التقديرات	القيمة المستهدفة
	2021	2022	2023 (1)	2023 (2)		2024	2025
الف دينار	5.25	4.35	5.4	4.9	91%	6.25	6.35

فـــــي إطار الإعداد لإرساء مبادئ المحاسبة التحليلية، يتجه العمل نحو دراسة كلفة نفقات التسيير مقارنة بعدد الأعوان حيث تم ضبط هذا المؤشر لترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزات من جهة وترشيد استهلاك الطاقة من جهة أخرى وهما عنصران أساسيان من عناصر إرساء قواعد حسن التصرف ويرتبط المؤشر أيضا

بمتابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات ومالها من تأثير على قدرة الإدارة على حسن التصرف لفترة أطول دون الحاجة الملحة للتجديد.

يلاحظ عامة استقرارا في كلفة التسيير للعون سنتي 2022 و2023 ويفسر ذلك بالاستقرار في وضعية الوزارة ونتيجة لتطبيق سياسة لترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة وتحديد وزارة المالية لسقف الاعتمادات.

هذا ويتوقع ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2024 و 2025 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي في الأعوام السابقة مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

ملاحظة : تم التعديل ابتداء من سنة 2024 (المشروع السنوي للأداء 2024) في طريقة احتساب المؤشر حيث تم احتساب نفقات الأكرية ضمن كلفة التسيير وحسابيا سيتم تسجيل ارتفاع في كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان (12.4 % تقديرات سنة 2023 بطريقة حساب المؤشر الجديدة و 12.66 % إنجازات و 14.65 % كتقديرات 2024) حيث سيتم النظر ضمن متابعة تطور المؤشر ككل في مسألة الكراء و مبلغه و نسبة تطوره و جدواه و مدى انعكاسه و تأثيره في الكلفة وهي مسألة تحتاج إلى الدراسة على المدى المتوسط.

- بيان الإشكاليات والصعوبات والتدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي

3.1 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الانجاز:

تعمــل الوزارة على مضاعفة الجهود لترشيد النفقات وخصوصا نفقات التصرف اللوجستي رغم حاجة مصالحها الملحة للدعم اللوجستي بسبب التقسيم والدمج، وفي هذا الإطار، تم:

- افراد نفقات التسيير بمؤشر "كلفة نفقات التسيير/ عدد الأعوان ضمن هدف استراتيجي متمثل في "ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز" وتنزيله عملياتيا بما يضمن متابعة دقيقة للتقدم في عملية الترشيد.

- العمل على مزيد الضبط الدقيق لحاجيات الوزارة من الأدوات الورقية والمكتبية وتعزيز الرقمنة في التعاملات الإدارية مع تركيز منظومة التصرف في المراسلات الإدارية.

- اتخاذ الإجراءات لترشيد استهلاك المواد الاستهلاكية للمعدات الإعلامية وآلات النسخ والفاكس

- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة عبر تركيز أجهزة التحكم في توقيت استغلال شبكة التكييف.

أما على مستوى الإعلامية، فإن عدم تعزيز الإدارة بالموارد البشرية المختصة في مجال السلامة وتقنيات نظم التشغيل يمثل أهم عائق أمام تحقيق تطوير لإدارة الكترونية وفي انتظار تحقيق ذلك، تتجه جهود الإدارة بالإمكانيات المتاحة إلى تطوير المزيد من الخدمات عن بعد وذلك تنفيذا للاستراتيجية الوطنيّة للإدارة الالكترونية، حيث سيتم:

- العمل على إطلاق منظومات إعلامية للمرصد الوطني للطاقة وأخرى للمشاريع المحدثة في قطاع الطاقات المتجددة بالتعاون مع بعض الهياكل الدولية.

- العمل على إطلاق منظومة للتصرف الإلكتروني في الوثائق للإدارة العامة للمحروقات.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

يمثل برنامج القيادة والمساندة الدعامة الحقيقية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، من هذا المنطلق، يكتســـي تعزيز نجاعته وفاعليته أهمية قصوى للدفع نحو التقدم في تحقيق أهدافه الرئيسية والثبات في نهجه الاستراتيجي، الأمر الذي يوفر الأرضية الملائمة لتعزيز دعم البرامج الأخرى، وتشكل ميزانية برنامج القيادة والمساندة أحد الآليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء للتعزيز، ويتجسد كل ذلك عبر التقدير الجيد لها وحسن واحكام تنفيذها،

فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة ووفقا للمعطيات التي تم اعدادها في الجدول أسفله لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 حسب طبيعة النفقة، يلاحظ ما يلي:

- نسبة إنجازات هامة لميزانية برنامج القيادة و المساندة لكامل الوزارة (91%) مقارنة بالتقديرات (99.83 % بعد طرح 1 مليون دينار من التقديرات تم ادراجه بالزيادة في جزء الطاقة و المناجم بسبب خطأ تقني في منظومة "أمد") مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوى الانجازات للاعتمادات التكميلية للتأجير و التسيير وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية آلية الميزانية و يساهم في تطور إطار القدرة على الأداء و مزيد تحقيق الأهداف المنشودة خاصة فيما يتعلق بالتصرف اللوجستي كما يعزز دعم البرامج القطاعية (الطاقة و المناجم) ، وتتجسد هذه النسبة المهمة خاصة في نسبة الإنجاز المرتفعة في كل من نفقات التسيير ونفقات التأجير حيث يمثل حجمهما معا 90 % مقارنة بحجم برنامج القيادة و المساندة، حيث تم:

- انجاز 93% من نفقات تأجير البرنامج مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوى الانجازات للاعتمادات التكميلية للتأجير وهي نسبة جد طيبة راجعة بالأساس إلى الاعداد الجيد للتقديرات باحتساب بدقة لجميع العناصر رغم الحصول على اعتمادات تكميلية لتغطية النقص الحاصل بسبب خطأ تقني في ترسيم الاعتمادات في منظومة "أمد"، و رغم بعض العناصر الغير متوقعة التي أثرت نسبيا على التنفيذ مثل حالات انهاء الحاق و نقل بين البرامج.

- انجاز 102 % من نفقات التسيير مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوى الانجازات للاعتمادات التكميلية للتسيير وتحويل اعتمادات من قسم التدخل وهي نسبة هامة تعود بالأساس إلى خلاص جميع النفقات الرئيسية أهمها الأكرية التي تمثل النسبة الأكبر من نفقات التسيير (66 %) إلى جانب الوقود و الكهرباء و الماء و الاتصالات الهاتفية و انجاز معظم الاستشارات المبرمجة كما قامت الوزارة بتسديد نفقات كمعاليم تأمين و جولان السيارات الإدارية و معاليم إستغلال منظومة المراقبة الرقمية للسيارات " GPRS" بالإضافة إلى خلاص معاليم إستغلال المنظومات الإعلامية (أدب، إنصاف، رشاد.....) و اللوازم المكتبية و الإعلامية وكذلك صيانة المعدات و التجهيزات وغيرها...هذا، وقد تم الحصول على اعتماد تكميلي قدره 283 ألف دينار لتأمين خلاص أقساط لأتعاب محاماة في إطار عقدي إنابة للمكلف العام بنزاعات الدولة في قضيتين تحكيميتين مرفوعتين لدى غرفة التجارة الدولية .

- انجاز 88% من تقديرات نفقات التدخل ويمثل مبلغ الإنجازات كلفة تذاكر الأكلة والمساعدات الاجتماعية للأعوان المباشرين بالوزارة تطبيقا لمنشوري السيد رئيس الحكومة في هذا الإطار يشار إلى أنه تم تحويل المبلغ المتبقي إلى قسم التسيير.

أما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، فقد تم انجاز 19 % فقط من الاعتمادات المرسمة إلا أن تأثير ذلك على الإنجازات الجملية للبرنامج أقل من نفقات التصرف اعتبارا لحجمها حيث تمثل 7.5 % من حجم برنامج القيادة والمساندة ، يشار إلى عدم انجاز الاعتمادات المرسمة بعنوان اقتناء وسائل نقل حيث لم يحظى طلب العروض بموافقة اللجنة الوزارية للصفقات كما لم يتسنى للإدارة احراز تقدم فيما يتعلق بارساء نظام الجودة لعدم ترسيم اعتمادات كافية تسمح بالقيام بالعملية كل ذلك رغم تحقيق إنجاز طيب على مستوى البرامج الإعلامية بإنجاز طلب العروض الخاص بالحواسيب و SWITCHS و اقتناء منظومة الحماية من الفيروسات بمبلغ جملي قدره 103 ألف دينار واقتناء تجهيزات إدارية بمبلغ 55 ألف دينار.

جدول عدد 9 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2023مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : 1000 د

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 (ق م الأصلي)	تقديرات 2023 (ق م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	6000	6000	5718	-282	95,30%
	اعتمادات الدفع	6000	6000	5615	-385	93,58%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3920	3920	4114	194	104,95%
	اعتمادات الدفع	3920	3920	4001	81	102,07%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	345	345	306	-39	88,70%
	اعتمادات الدفع	345	345	306	-39	88,70%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	835	835	232	-603	27,78%
	اعتمادات الدفع	835	835	161	-674	19,28%
التجهيزات الإدارية	اعتمادات التعهد	520	520	55	-465	10,58%
	اعتمادات الدفع	520	520	55	-465	10,58%
البرامج الإعلامية	اعتمادات التعهد	285	285	174	-111	61,05%
	اعتمادات الدفع	285	285	103	-182	36,14%
مصاريف مختلفة	اعتمادات التعهد	30	30	3	-27	10,00%
	اعتمادات الدفع	30	30	3	-27	10,00%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**11100**	**11100**	**10370**	**-730**	**93,42%**
	اعتمادات الدفع	**11100**	**11100**	**10083**	**-1017**	**90,84%**

تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب الأنشطة وتحليل وتفسير الفوارق المسجلة وبيان انعكاسها على الأداء:

يلاحظ ما يلي:

- **تقارب فيما يتعلق بالتقديرات الأصلية لسنة 2023** لحجم الميزانيات المخصصة للأنشطة الثلاثة لبرنامج القيادة والمساندة وكذلك الانجاز إذا ما استثنينا مبلغ المليون دينار

موضوع الترسيم الخاطئ في نشاط "القيادة" بسبب خطأ تقني في منظومة "أمد" وهو انعكاس لسياسة البرنامج في إيلاء الثلاث محاور نفس الأهمية عبر توزيع متوازن لاعتمادات الأنشطة مما يمثل عامل أساسي في تحقيق تطور في جميع المؤشرات وتعزيز التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- **انجاز نسبة (73 %) من اعتمادات نشاط القيادة** لا يعكس الإنجاز الحقيقي على مستوى النشاط اذ يبلغ 99 % بعد طرح مبلغ المليون دينار في التأجير المشار إليه أعلاه حيث يمثل تأجير هياكل القيادة الجزء الأكبر من نشاط "القيادة".. علما وأنه تم الأخذ بعين الاعتبار على مستوى الانجازات للاعتمادات التكميلية للتأجير. يشار إلى أن نسبة الإنجاز الهامة للنشاط تعود بالأساس إلى الاعداد الجيد للتقديرات باحتساب بدقة لجميع العناصر رغم بعض العناصر الغير متوقعة التي أثرت نسبيا على التنفيذ مثل حالات انهاء الحاق و غيرها..كما يضم النشاط مشروع إرساء نظام الجودة بالوزارة لم يتسنى احراز فيه تقدم لعدم ترسيم اعتمادات كافية...

و للإشارة أيضا أنه في ظل غياب الانتدابات وحرصا على تعزيز امكانيات الهياكل خاصة هياكل القيادة، تبقى صيغ النقل والالحاق للإطارات الكفأة، الصيغ المتاحة كدعائم للأنشطة لمزيد تعزيز التقدم سواء في مؤشرات الأهداف العملياتية أو الاستراتيجية وتعزيز نجاعة البرنامج.

- **انجاز نسبة هامة من اعتمادات نشاط "التصرف في الموارد البشرية" 119%** راجع خاصة إلى انجاز جل تقديرات اعتمادات النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة" (إضافة اعتمادات تكميلية)، ويفسر ذلك بالاستقرار النسبي على مستوى وحدة "المساندة" حيث أن جل التعديلات في الأجور تخص هياكل القيادة ، كما تم تحقيق أيضا نسبة طيبة في انجاز النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" رغم تعطل على مستوى انجاز عدة نفقات كالتكوين، إضافة إلى انجاز نفقة التمويل العمومي الخاصة بالنشاط الفرعي "تدخلات اجتماعية" . يشار إلى الحرص الدائم لدعم جميع الأنشطة خاصة النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بما يحقق تقدم في مؤشر "نسبة انجاز مخطط التكوين" و في مؤشرات

الهدف الاستراتيجي ككل " ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات".

تحقيق نسبة انجاز مرتفعة من الاعتمادات المرصودة لنشاط "خدمات لوجستية" (88%)

راجعة بالأساس إلى انجاز نسب مرتفعة من اعتمادات النشاطين الفرعيين "التزويد" و "الأكرية و نفقات الصيانة" و يفسر ذلك بانجاز معظم نفقات التسيير وكل الاقتناءات المبرمجة من تجهيزات إدارية وبرامج إعلامية ماعدا السيارات ، يشار إلى أن الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة من تقسيم و إعادة ضم أثر على استقرار الإمكانيات المتوفرة لوجستيا مما أفرز حاجة مصالحها الملحة للدعم اللوجستي رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات العمومية دعما للمؤشر "تطور كلفة التزويد و الاستهلاك" وتحقيقا لمزيد من النجاعة في التصرف.

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

الوحدة : 1000 د

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 (ق م الأصلي)	تقديرات 2023 (ق م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
القيادة	3792	3792	2768	1024-	73,00%
التصرف في الموارد البشرية	2719	2719	3250	531	119,53%
خدمات لوجستية	4589	4589	4065	524-	88,58%
المجموع	**11100**	**11100**	**10083**	**-1017**	**90,84%**

بطاقة مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة

الإطار العام

تــم تكريس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص خاصة بين الجنسين بصفة صريحة في القانون الأساسي للميزانية، وذلك عملا بما نص عليه الدستور من التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة و العمل على دعمها و تطويرها و ضمان الدولة لتكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة في تحمل مختلف المسؤوليات في جميع المجالات، وفي هذا الإطار الدستوري و القانوني و الترتيبي المتطور، أحدثت بلادنا سنة 2016 مجلس النظراء للمساواة و تكافؤ الفرص بين المرأة و الرجل الذي يعمل على ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط و البرمجة و التقييم و الميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل و تحقيق المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات.

تحديد الإشكالية

من هذا المنطلق، تم السعي الى ادراج هذا التوجه ضمن استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال ضبط متابعة احصائية تمثل مسارا لتحديد الاتجاه الذي يمكن اعتماده لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي بما يدعم سير العمل الإداري وجودته. وتتجلى هاته المؤشرات كنسب تمثيلية المرأة في مختلف المواقع في الوزارة كمشاركتها الفعلية في مواقع القرار باعتبار نسبة تواجدها ضمن إطارات الوزارة وكذلك مشاركتها في دورات تطوير المهارات لدعم النهوض بالكفاءات، هذا، وسيتم العمل على تحديد الإشكاليات والمعوقات التي تحد من تمثيلية المرأة في اتجاه تعزيزها الدائم.

	عدد الاناث	عدد الذكور	العدد الجملي	النسبة
نسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان	152	175	327	**46.48%**
نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة	101	117	218	**46.33%**
نسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية	74	88	162	**45.67%**
نسبة تمثيلية المرأة في الخطط العليا	5	24	29	**17.24%**
بالنسبة رئيس مدير عام	2	20	22	**09.09%**
بالنسبة لمدير عام	3	14	17	**17.64%**

نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف	18	24	42	**42.85%**

تبعا لما تم احصاؤه ،يلاحظ نسب طيبة سواء فيما يتعلق بنسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان ونسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية ونسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف حيث تمثل أقل بقليل من النصف (46.48 % و 45.67% و 42.85%) في حين أن النسبة تقل كثيرا عند تعلق الأمر بتمثيلية المرأة في الخطط العليا (17.24 %) و هو ما يتناقض مع نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة، ويمكن من خلال هذا الاستنتاج، بلورة برنامج عمل للسعي لتحسين تمثيلية العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية العليا خاصة مع ارتفاع نسبة التأطير النسوي في الوزارة هذا مع الحرص دائما على إبقاء عنصر الكفاءة كفيصل في التسميات في الخطط الوظيفية للارتقاء بجودة العمل الإداري.

ملاحظة: تم ابتداء من السنة المالية 2024 تطوير بطاقة المقاربة الاجتماعية و ذلك بتحديد آثار تم تنزيلها في إطار الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية، آثار ستمثل أطر للعمل يتم من خلالها بسط لمختلف الأهداف العملياتية المعززة لتمثيلية المرأة و الداعمة للمساواة و تكافؤ الفرص و تحديد الإشكاليات والمعوقات التي تحد من ذلك و ضبط ما سيتم برمجته من أنشطة و مختلف المؤشرات العملياتية و مؤشرات الأنشطة التي سيتم متابعة تطورها في اتجاه دعم مسار تعزيز تمثيلية المرأة.